وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجيلالي بونعامة بخميس مليانة

كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم تسيير

قسم علوم المالية والمحاسبة

العنوان:

أثر الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لغرض التحليل المالي

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

اعداد الطالب:

- ✓ بومعزة هشام
- ✓ طيب شريف محمد أمين

لجنة المناقشة:

أ/ رئيسا

أ/ بن عناية جلول (أستاذ تعليم عالي) مشرفا ومقررا

أ/ ممتحنا

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وتقدير

الحمد والشكر للّه عز وجلّ الذي وفقني في إتمام هذا البحث

ويسّر لي كل الطرق من أجل التحصيل الدراسي

طيلة خمس السنوات

أتقدم بجزيل الشكر إلى أستاذي المشرف **بن عناية جلول**

الذي لم يبخل علي بنصائحه وإرشاداته وتوجيهاته القيمة

كما أتقدم بجزيل العرفان إلى أعضاء اللجنة المناقشة

تقديرا واحتراما لهم لقبول مناقشة هذا العمل المتواضع

كما أتقدم باسم عبارات الشكر والعرفان إلى جميع أساتذة قسم

العلوم المالية والمحاسبة

إهداء

إلى من أشعل لي أول شمعة، إلى عبق طفولتي، إلى دفئ حياتي وأريج شبابي

إلى ملجئي وملاذي...إلى والدي العزيزان

إلى الانسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح ...إلى رجل الصرامة والكرامة إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة ... صاحبة البسمة الصادقة في حياتي ...

سندي إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء

إلى من يجمعني بهم صلة الرحم والود والحنان عائلة بومعزة إلى كل من شجعني وساعدني

أهدي هذا العمل المتواضع

هشام

إهداء

إلى من أشعل لي أول شمعة، إلى عبق طفولتي، إلى دفئ حياتي وأريج شبابي إلى ملجئي وملاذي...إلى والدي العزيزان

إلى الانسان الذي علمني كيف يكون الصبر طريقا للنجاح ...إلى رجل الصرامة والكرامة إلى أبي الحبيب أطال الله في عمره

إلى باعثة العزم والتصميم والإرادة ... صاحبة البسمة الصادقة في حياتي ... سندي إلى أمي الحبيبة أطال الله في عمرها

إلى من حبهم يجري في عروقي ويهيج بذكرهم فؤادي إلى إخوتي الأعزاء

إلى من يجمعني بهم صلة الرحم والود والحنان عائلة طيب شريف وبن سماعيلي إلى كل من شجعني وساعدني

أهدي هذا العمل المتواضع

أمين

الفهرس

الشكر	-
الاهداء	-
الملخص	-
الفرس	-
قائمة الجداول والاشكال	-
مقدمة	أ-ج
الفصل الأول	**04-45**
تمهيد	**05**
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي	**06**
المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الإفصاح المحاسبي و مفهومه	06
- التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي	06
- مفهوم الإفصاح المحاسبي	07
المطلب الثاني: أنواع، أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته	07
- أنواع الإفصاح المحاسبي	07
- أهداف الإفصاح المحاسبي	08
- أهمية الإفصاح المحاسبي	09
المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه	**10**
- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية	10
- العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي	11
المطلب الرابع: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستخدمة له	12
- أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية	12
- الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي	12
المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية	**13**
المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية والتعرف على مستخدميها	13
- تعريف القوائم المالية	13
- مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات	14
المطلب الثاني: عرض القوائم المالية	16

- اولا :الميزانية	16
- ثانيا :حساب النتائج	17
- ثالثا :جدول تدفقات الخزينة	18
- رابعا :جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة	18
- خامسا :الملاحق	19
المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية	19
المبحث الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وانعكاساته على التحليل المالي	**20**
المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه	20
- تعريف التحليل المالي	20
- أهداف التحليل المالي	20
المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي	21
- أدوات التحليل المالي	21
- طرق التحليل المالي	26
المطلب الثالث: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي	27
المطلب الرابع: أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالنسبة للتحليل المالي	30
- ادوات التحليل التقليدية	30
- أدوات التحليل الحديثة Modern Tools	33
المبحث الرابع: الدراسات السابقة	**33**
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة	33
- الدراسات باللغة العربية	33
- الدراسات الأجنبية	38
المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف	41
المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة	44
خلاصة الفصل	**45**
الفصل الثاني دراسة ميدانية في مؤسسة باتيميتال	**66-50**
تمهيد	**47**
المبحث الأول: تقديم مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى	48
المطلب الأول: نشأة مؤسسة باتيميتال	48

المطلب الثاني :عرض ودراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال	51
المطلب الثالث :مهام ونشاطات مؤسسة باتيميتال وأهدافها	58
المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	**59**
المطلب الأول: منهجية الدراسة	59
المطلب الثاني: عرض أدوات الدراسة	59
المطلب الثالث: تحليل النتائج	63
– تحليل نتائج المقابلة	63
– نقاط القوة والضعف	65
خلاصة الفصل	**66**
خاتمة	**67**
قائمة المراجع	**70**

قائمة الجداول

الجدول (01): نسب السيولة	24
الجدول (02): نسب التمويل	25
الجدول رقم (03): نسب المردودية	25
الجدول رقم (04): النسب المالية	31
الجدول رقم (05): يمثل أوجه التشابه والاختلاف للدراسات السابقة	41
الجدول رقم (06): منتجات مؤسسة باتيميتال	51

قائمة الاشكال

الشكل رقم:(1) يبين مستخدمي المعلومات (القوائم) المالية	15
الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال	52

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة وتحليل الأهمية التي يحظى بها الإفصاح المحاسبي، ومدى التأثير الذي يحدثه على اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية باتيميتال، ومن أجل تحقيق أهداف الدراسة تم استخدام المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات التحليل والوصف، من اجل الحصول على البيانات والمعلومات الخاصة بالجانب النظري من خلال مطالعة ومراجعة الكتب والرسائل الجامعية والدوريات العلمية بما تحتويه من أبحاث ودراسات علمية قيمة ذات علاقة بالموضوع قيد الدراسة، كذلك تم استخدام هذا المنهج للحصول على البيانات الأولية من خلال البحث في الجانب الميداني التطبيقي .

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الإفصاح المحاسبي الجديد والممتاز في القوائم المالية هو الذي يمكن المستفيد منه للحصول على كل ما يحتاجه من معلومات محاسبية مختلفة، وكذلك المحلل المالي من تحليل ومعرفة الوضعية المالية للمؤسسة.

الكلمات الافتتاحية: الإفصاح المحاسبي، المعلومات المحاسبية، التحليل المالي، القوائم المالية.

Abstract

This research aims to study and analyze the importance of accounting disclosure, and the extent of its impact on financial decision-making in the Batimetal economic enterprise, and in order to achieve the objectives of the study, the deductive approach was used using analysis and description tools, in order to obtain data and information on the theoretical side During reading and reviewing books, theses, and scientific periodicals with their valuable scientific research and studies related to the subject under study, this approach was also used to obtain primary data through research in the applied field.

This study concluded that the new and excellent accounting disclosure in the financial statements is what enables the beneficiary to obtain all the different accounting information he needs, as well as the financial analyst to analyze and know the financial position of the institution.

مقدمة

مقدمة

شهد العالم في الآونة الأخيرة العديد من التطورات التي أدت إلى ظهور شركات كبيرة الحجم والنمو في حجم أعمالها وتعقيد أنظمها. ومارس هذه الوحدات الاقتصادية العديد من الأنشطة المتنوعة تسم بدرجة مختلفة من معدلات الربحية.

ودرجات المخاطرة وفرص النمو، كما يمتد نشاط هذه الوحدات خارج حدود الدولة ولقد ترتب على هذا التنوع في أنشطة الوحدات الاقتصادية، التأثير على شكل ومضمون التقارير المالية من ناحية وعلى منفعة مستخدمي المعلومات المحاسبية من ناحية أخرى.

لقد كان هناك إجماع من قبل المختصين في المحاسبية بضرورة وجود إفصاح كافي للمعلومات، ويتطلب الإفصاح المحاسبي بان يتم تصميم وإعداد التقارير المالية بحيث تصور الأحداث الاقتصادية التي أثرت بالمنشأة خلال فترة النشاط، وأن تحتوي هذه التقارير المالية على بيانات ومعلومات كافية تجعلها مفيدة للمستثمر العادي أو لمستخدمي القوائم المالية، ولكي يستطيع هؤلاء اتخاذ قراراتهم بشكل دقيق، ولتقليل حالات عدم التأكد فهم يحتاجون إلى دراسة وتحليل القوائم المالية بشكل دقيق ومعمق.

ولقد ازدادت أهمية التحليل المالي في الآونة الأخيرة باعتباره أحد مجالات المعرفة الاجتماعية الذي يهتم بدراسة القوائم المالية، فهو يعد بمثابة أساس يتم الاستناد عليه عند اتخاذ القرارات.

- **الإشكالية:**

وعلى ضوء ما سبق يمكن صياغة السؤال الرئيسي للدراسة على النحو التالي:

✓ فيما تتمثل متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لغرض التهاليل المالي؟

. وانطلاقا من هذه الإشكالية طرحنا التساؤلات التالية:

- كيف تم الإفصاح في القوائم المالية؟.
- ما هي المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية؟ .
- هل المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات مستخدميها من أجل إتخاذ القرارات ؟
- فيما تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للتحليل المالي؟ .

- الفرضيات:

✓ الفرضية الأولى: يتم الإفصاح في القوائم المالية باستخدام المصطلحات والعرض بشكل صحيح،

وتعرض الجداول المساعدة بشكل منفصل عن التقرير .

✓ الفرضية الثانية: المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية هي:

- المعلومات التي يجب عرضها في صلب قائمة المركز المالي .
- المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو في الإيضاحات.

- المعلومات التي يجب عرضها إما في صلب قائمة الدخل أو في الإيضاحات.

✓ الفرضية الثالثة:

تعتبر المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية لاحتياجات مستخدميها من أجل اتخاذ القرارات. الفرضية الرابعة: تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للتحليل المالي في تمكين المحلل من معرفة الوضع المالي للمؤسسة وكذلك الهيكل المالي لها.

➢ **أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية الدراسة في توضيح مفهوم الإفصاح المحاسبي وإبراز أهميته في المؤسسة الاقتصادية، وكذلك التركيز على المعلومات الواجب الإفصاح عنها في القوائم المالية، ومدى كفاية هذه الأخيرة في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسة.

➢ **أهداف الدراسة:**

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة أهداف هذه الدراسة فيما يلي :

- الوقوف على المقومات الأساسية اللازمة للإفصاح في القوائم المالية؛
- التعرف على أنواع الإفصاح المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه، وأسباب الالتزام به
- التعرف على متطلبات الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية والعلاقة بينه وبين التحليل المالي؛
- معرفة مدى التزام المؤسسات بالإفصاح عن المعلومات في القوائم المالية.

➢ **حدود الدراسة:**

من أجل دراسة الموضوع والاجابة على الاشكالية المطروحة في إطار الفرضيات، يمكن لنا تحديد الإطار المكاني للدراسة على انه الموقع الذي تمت فيه الدراسة، والمتمثل في " مؤسسة الانجازات الصناعية والتركيب باتيميتال" بالمنطقة الصناعية بعين الدفلى، في حين أن الدراسة التطبيقية كانت ممتدة من فيفري 2020 إلى غاية تعليق التربصات الميدانية بسبب وباء كوفيد 19.

➢ **منهج الدراسة:**

اعتمدنا في هذا البحث على المنهج الاستنباطي باستخدام أدوات الوصف والتحليل بحيث تم الحصول على المعلومات من خلال الدراسات السابقة والمراجع العلمية، اعتمدنا في دراستنا على اجراء مقابلة مع محاسب الشركة وكذلك البيانات التي قدمتها لنا المؤسسة من أجل الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

الإطار النظري حول الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لغرض التحليل المالي

تمهيد:

يعتبر الإفصاح عن المعلومات المالية من الأسس الهامة في الفكر المحاسبي لما له من تأثير عميق على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة الأعمال، وكذا اعتباره أداة إتصال بين الكيان والعالم الخارجي، مما أدى إلى اهتمام المحاسبين وغير المحاسبين بذلك. وتأسيسا على ما سبق فقد تم تخصيص هذا الفصل الدراسة مختلف جوانب الإفصاح المحاسبي بما فيها الطرق والأساليب التي يجب إتباعها عند الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والسياسات في القوائم المالية وهذا لغرض التحليل المالي حيث قسمنا فصلنا إلى أربعة مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

المبحث الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وانعكاساته على التحليل المالي

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المالية من بين الأسس الهامة في الفكر المحاسبي لما له من تأثير عميق على قرارات وتصرفات المهتمين بأنشطة العمال، وكذا اعتباره أداة إتصال بين الكيان والعالم الخارجي، مما ادى إلى اهتمام المحاسبين، وغير المحاسبين بذلك.

المطلب الأول: لمحة تاريخية حول الإفصاح المحاسبي و مفهومه

1- التطور التاريخي للإفصاح المحاسبي

تعود الجذور التاريخية لمفهوم الإفصاح عن المعلومات إلى سنة 183، حيث نشرت مجلة Rail Way Magazine مقالة عن الإفصاح، والتي أشارت إلى ضرورة الإفصاح عن المعلومات المالية كل سنتين، حيث تشمل هذه المعلومات بيانات عن الأرباح ورأس المال و الإهتلاكات وتقييم الموجودات.

وقد توسع مفهوم الإفصاح بعد الأزمات الاقتصادية المالية الكبرى 1929-1933 حيث أنه لم يكن نادرا أن تمتنع إدارة الشركة عن الإفصاح عن قائمة الدخل بحجة أن نشرها يضر بمركزها التنافسي، لذلك كان الإفصاح محكوما بما ترغب الإدارة في الإفصاح عنه، ولكن بعد تلك الزمة الاقتصادية سعت الهيئات المحاسبية المهنية والعلمية (مثل المعهد الأمريكي AICPA والاتحاد الأمريكي للمحاسبة AAA) خلال الفترة 1933-1973 إلى البحث عن مبادئ محاسبة مقبولة عموما وخصوصا على الإفصاح المحاسبي، فمنذ عام 1933 أكد المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين على ضرورة التزام مهنة المحاسبة بالإفصاح المحاسبي، كما أن لجنة تبادل الأوراق المالية الأمريكية (SEC) منذ تأسيسها في عام 1934، وبالتعاون مع المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين تصدر تعليماتها الملزمة للشركات المساهمة المتعاملة في البورصة لمراعاة الإفصاح الشامل عن المعلومات المحاسبية لخدمة المستثمرين وحماية مصالحهم.

كما أن لتزايد الدور الاقتصادي لأسواق المال العالمية أثر مباشر على المحاسبة، فرض على المحاسبين أن يولوا اهتماما خاصا للنظريات والمفاهيم التي تحكم مقومات وآليات الأسواق كنظرية المحفظة وفرض السوق المالي الفعال، ذلك ما اكد أهمية الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة، بعد أن أصبحت هذه البيانات مصدرا رئيسيا للمعلومات بالنسبة للمتعاملين في هذه الأسواق.

لكن عام 1994 شهد حدثين تركا آثار كبيرة على مشكلة الإفصاح عن المعلومات في البيانات المالية المنشورة في الولايات في ميزانيات المؤسسات الأمريكية، تجلت في سمتين هما: إتباع نطاق الإفصاح، ليشمل معلومات كانت إدارات المؤسسات حتى ذلك التاريخ تعتبرها من المحرمات، في حين تمثلت السمة الثانية بتحول التركيز على أهداف الإفصاح إلى حماية مصالح الفئات المختلفة مثل: المساهمين، المستثمرين، المقترضين[1].

[1] - عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (01)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 1429-2008، ص22

2- مفهوم الإفصاح المحاسبي:

توجد هناك العديد من التعاريف المتعلقة بالإفصاح المحاسبي، وهذا الاختلاف ناتج عن اختلاف الجهات التي لها مصالح للبيانات المالية الخاصة بالمؤسسة، ومن بين التعاريف نذكر[1]:

يشير مصطلح الإفصاح في المحاسبة إلى تقديم المعلومات الضرورية عن الوحدة، والتي يتوقع أن تؤثر على قرارات القارئ الواعي لتلك المعلومات.

يعني الإفصاح اتباع سياسة الوضوح وإظهار جميع الحقائق المالية الهامة، التي يعتمد عليها مستخدمي التقارير المالية.

يعرف الإفصاح على أنه عملية إظهار المعلومات المالية سواءا كانت كمية أو وصفية في القوائم المالية، أو في الهوامش والملاحظات والجداول المكملة في الوقت المناسب، مما يجعل القوائم المالية غير مضللة وملائمة لمستخدمي القوائم المالية من الأطراف الخارجية.

من التعريفات السابقة نستنتج أن مصطلح الإفصاح يستخدم في المحاسبة ليعبر عن إظهار المعلومات المالية المدرجة في القوائم المالية، والتي تؤثر على قرارات مستخدميها بدون تحيز وبشكل محايد.

المطلب الثاني: أنواع، أهداف الإفصاح المحاسبي وأهميته

❖ **أنواع الإفصاح المحاسبي:**

يمكن الإشارة إلى أنواع الإفصاح المحاسبي تبعا لأهداف من خلال ما يلي[2] :

1. الإفصاح الكامل (الشامل):

يشير إلى مدى شمولية التقارير واهمية تغطيتها لي معلومات ذات أثر محسوس على القارئ، ويأتي التركيز على ضرورة الإفصاح الكامل من اهمية القوائم المالية كمصدر اساسي يعمد عليه في إتخاذ القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى نهاية الفترة المحاسبية، بل يمتد غلى بعض الوقائع اللاحقة لتواريخ القوائم المالية التي تؤثر على مستخدمي القوائم المالية.

ويعتمد مبدأ الإفصاح الشامل على أربع افتراضيات أساسية:

- إن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية الخارجين يمكن الإيقاع بها بمجموعة من المجموعة المالية ذات الغرض العام.
- هناك احتياجات مشتركة الأطراف الخارجية يمكن مقابلتها بمعلومات ملائمة عن الدخل والثروة.
- إن دور المحاسب في عملية الإفصاح عن المعلومات الملائمة للجهات الخارجية تحدد في القوائم المالية الأساسية.

---

[1] – أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، 2007، ص33.

[2] – أمين السيد أحمد لطفي، مرجع سبق ذكره، ص34.

- عن هذا الأسلوب يعتبر الأفضل لمبدأ الإفصاح من جهة النظر الإقتصادية، وذلك بمقارنة التكلفة بالعائد المتوقع.

2. الإفصاح العادل:

يهتم الإفصاح العادل بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المالية، إذ يتوجب إخراج القوائم المالية والتقارير بالشكل الذي يضمن عدم ترجيح فئة معينة على مصلحة الفئات الأخرى، من خلال مراعاة مصالح جميع هذه الفئات بشكل متوازن.

3. الإفصاح الكافي:

يشمل تحديد الحد الأدنى الواجب توفيره من المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، ومفهوم الحد الأدنى غير محدد من المعلومات حسب الاحتياجات والمصالح كونه يؤثر في إتخاذ القرار بالإضافة إلى أنه يتبع للخبرة التي يتم عبها الشخص المستفيد.

4. الإفصاح الملائم:

هو الإفصاح الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعة نشاطها، إذ أنه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات المالية، بل الأهم أن تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وتناسب مع نشاط المؤسسة وظروفها الداخلية.

5. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي):

أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل: الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ونلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح بطرق غير رسمية، يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

6. الإفصاح الوقائي (التقليدي):

يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية، بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن، والهدف الأساسي لذلك أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية. فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفحصان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجين.

❖ **أهداف الإفصاح المحاسبي:**

إن هدف الإفصاح المحاسبي كما بينته دراسة سابقة هو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلامة فرض الإفصاح عن معلومات معينة وقد بينت دراسات سابقة بأنه يوجد اتجاهين في الإفصاح المحاسبي [1]:

أولا: الاتجاه التقليدي في الإفصاح:

وهو الذي يهدف ويهتم بالمستثمر الذي له دراية محدودة باستخدام القوائم المالية فيبقى بضرورة تبسيط المعلومات المنشورة بحيث تكون مفهومة للمستثمر، محدودة المعرفة مع التركيز على المعلومات تتصف

[1] – عثمان زياد عاشور، مرجع سبق ذكره، ص25.

بالموضوعية والبعد عن تقديم المعلومات الي تعكس درجة كبيرة من عدم التأكد وفي ذلك كله حماية لهذا المستثمر من التعامل الغير العادل في سوق المال.

ثانيا: الاتجاه المعاصر والمتطور في الإفصاح:

ويهدف على تقديم المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات وفي ظل هذا الهدف فإن نطاق الإفصاح لم يعد قصرا على تقديم المعلومات المالية التي تتمتع بأكبر قدر من الموضوعية والتي تتناسب مع قدرات المستثمر العادي بل يتمتع نطاق الإفصاح ليشمل المعلومات الملائمة التي تحتاج على درجة كبيرة من الخبرة في فهمها واستخدامها والتي يعتمد عليها المستثمرين الواعدين والمحللين الماليين في اتخاذ قراراتهم.

❖ **أهمية الإفصاح المحاسبي:**

للإفصاح المحاسبي أهمية بالغة وسنذكر بعض الأهمية في النقاط التالية[1] :

-توفر المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين وغيرهم من مستخدمي المعلومات لترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية وغيرها من القرارات الاقتصادية؛

- توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية، وذلك من حيث تقدير حجم توفي التدفقات النقدية المتوقعة؛

-تقديم المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها والتغيرات التي تطرأ على هذه الموارد والالتزامات؛

-يساهم في توفير المعلومات اللازمة لتقييم أداء وقدرة الإدارة على النهوض بمسؤولية والحكم على كفاءة أدائها؛

-تساعد المعلومات المتوفرة في التقارير المالية المساهمين في بيان مدى نجاح الإدارة في إدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين؛

-يؤدي إلى قوائم وتقارير مالية إضافة معدلة للتقلبات في المستوى العام للأسعار، بالإضافة إلى القوائم التاريخية غير المعدلة؛

-يمكن من إظهار مدى مساهمة الوحدة المحاسبة في تحمل مسؤولياتها الاجتماعية في صورة قوائم وتقارير لا يعتمد فيها على إمكانية القياس النقدي؛

-كما يؤدي إذا ما تم الاستفادة من إمكانية التطبيق التي يتيحها إظهار صورة الوحدة المحاسبية والإطار البيئي الذي تعمل في ظله.

وكل ذلك يؤدي إلى زيادة قمة المعلومات المحاسبية عن الوحدة المحاسبية حيث يمكن من التغلب على العديد من أوجه القصور التي تنشأ عن الافتراضات المحاسبية التي لا محل لاستمرارها (ثبات القوة الشرائية للنقود مثلا).

[1] – محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية، للبنوك والمؤسسات المالية في ظل IFRS/IAS(حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017، ص136.

المطلب الثالث: المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية والعوامل المؤثرة فيه

1- المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

1-1- أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

إن تحديد أغراض المعلومات المحاسبية من شأنه أن يحقق خاصية الملائمة بحيث يستفيد المستخدم من المعلومة وتكسبه قدرة على التنبؤ وتساعد بعضهم في اتخاذ القرارات.

على الرغم من أن البيانات المالية لا تفي بكفاية احتياجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات المالية إلا أن هناك احتياجات مشتركة لهؤلاء المستخدمين، فالبيانات المالية التي تفي باحتياجات المستثمرين الذين يتحملون مخاطر رأس المال سوف تفي أيضا بمعظم احتياجات المستخدمين الآخرين.

وتقع مسؤولية إعداد وعرض القوائم المالية للمؤسسة بصفة أساسية على عاتق إدارتها، كما تهتم الإدارة ايضا بالمعلومات التي تحتويها البيانات المالية بالرغم من أنه يتوافر لها الحصول على معلومات مالية وإدارية إضافية تمكنها من أداء وظائفها الأساسية في مجالات التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة، وتعتبر الإدارة قادرة على تحديد شكل ومضمون تلك المعلومات الإضافية بحيث تفي باحتياجاتها الخاصة من المعلومات، ويعتبر التقرير عن مثل تلك المعلومات الإضافية خارجا عن نطاق هذا الإطار، ومع ذلك فالبيانات المالية المنشورة تعتمد أساسا على المعلومات التي تستخدمها الإدارة عن المركز المالي وتقييم الأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة[1].

1-2- طبيعة ونوع المعلومات المحاسبية التي يجب الإفصاح عنها:

هناك نوعين من المعلومات التي يجب الإفصاح عنها هما:

1-2-1- النوع الأول وهي المعلومات الكمية (المالية):

تعتبر القوائم المالية جزء من عملية التقرير المالي ويهتم الإطار الفكري الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية بالقوائم المالية ذات الغرض العام، مشتملة على القوائم المالية الموحدة التي تعدها الوحدات الصناعية والمالية، سواء في القطاع العام أو الخاص وتتمثل هذه المعلومات في خمسة مجالات أساسية وهي الميزانية العمومية، قائمة الدخل، قائمة التغيير في حقوق الملكية، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة الأرباح المحتجزة.

حيث يتم الإفصاح في هذه القوائم وفق أرقام تعبر عن مبالغ فعلية أو تقديرية نتيجة الأحداث المالية التي قامت بها المؤسسة [2].

1-2-2- النوع الثاني وهي المعلومات غير الكمية (غير المالي):

هي معلومات وصفية تساعد المستخدم على اتخاذ القرارات السليمة نذكر منها ما يلي[3]:

---

[1] – نور الدين بهلول، غمان زبير، أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، ملتقى وطني " معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق"، المركز الجامعي سوق أهراس، ماي 2010، ص13.

[2] – أحمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004، ص34.

[3] – المردع السابق، ص36.

3-1- الالتزامات العرضية:

أو الخصوم المحتملة في المستقبل الناتجة عن الأحداث السابقة مثل قضية مرفوعة على المؤسسة لم يحكم فيها بعد أو نزاع بين مؤسسة ومصلحة الضرائب لم يبت فيه بعد.

1-3-1- **الطرق المحاسبية:**

تعتبر الطرق المحاسبية التي تستخدمها المؤسسة مثل الرق المستخدمة في حساب الاهتلاك وفي حساب تكلفة المخزون أخر المدة ويجب ان يتم الإفصاح بصورة تامة عن الطريقة المستخدمة عندما يكون هناك مجال مقبول لاستخدام عدة طرق اخرى بديلة ومقبولة خاصة عندما يكون للطريقة أثر ملموس على القوائم المالية أو عندما يتم تغيير إحدى الطرق المستخدمة من قبل.

1-3-2- الأحداث الهامة التالية لتاريخ الميزانية:

مثل الخسائر الضخمة الناشئة عن الكوارث كالحرائق أو الحكم في قضية هامة مرفوعة على المؤسسة أو بيع جزء كبير من أصول المؤسسة، وبصورة عامة يجب الإفصاح عن جميع الأحداث الهامة التي تقع بعد تاريخ إعداد القوائم المالية لكن قبل نشر هذه القوائم وتوزيعها خاصة إذا كان لهذه الأحداث آثار مادية ملموسة على مستقبل المؤسسة.

2- **العوامل المؤثرة على الإفصاح المحاسبي:**

إن عملية الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية ليست غاية في حد ذاتها ولكنها تهدف إلى تقديم المعلومات التي تكون مفيدة في اتخاذ القرارات، فأهدافها ليست ثابتة ولكنها تتأثر بعدة عوامل منها[1]:

2-1- **نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم:**

لا بد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة حيث يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2-2- **الجهات المسؤولة عن وضع معايير الإفصاح:**

وتتمثل في الجهات المنظمة والمسؤولة على تطوير وتنظيم وإصدار المعايير، حيث أنها تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد لكل دولة، إذ نجد في العديد من الدول وخاصة النامية منها أن الأطراف المؤثرة على عملية الإفصاح غالبا ما تكون من المنظمات المهنية والحكومية.

2-3- **المنظمات والمؤسسات الدولية:**

بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فإن المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات لجنة المعايير المحاسبة الدولية حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على المستوى العالمي من خلال إصدار بمجموعة من المعايير المحاسبية.

[1] - زغدار أحمد، سفير محمد، مرجع سبق ذكره، ص84.

المطلب الرابع: أساليب الإفصاح المحاسبي والجهات المستخدمة له

❖ **أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:**

وقد بين (مطر، 1993، ص126) جرى العرف على أن يتم الإفصاح عن المعلومات التي تؤثر على قرارات المستخدم المستهدف في صلب القوائم المالية، في حين يتم الإفصاح

عن المعلومات الأخرى خصوصاً التفاصيل إما في الملاحظات أو الإيضاحات المرفقة بتلك القوائم، أو في جداول أخرى مكمله تلحق بها.

كما يتطلب الأمر في بعض الأحيان الإفصاح عن المعلومات الواحدة نفسها إذا كانت مهمة في أماكن متعددة في البيانات المالية.

هذا وتتعدد طرق الافصاح في التقارير المالية كالتالي:

1-أن يتم عرض المعلومات المالية بطرق يسهل فهمها.

2-أن يتم ترتيب المعلومات المالية بصورة منتظمة ومرتبة ومنطقية حتى تسهل قراءتها.

3-إظهار جميع المعلومات المالية الهامة والضرورية وعرضها في مكان يسهل الوصول إليه حتى يتمكن مستخدمو هذه المعلومات من الاستفادة منها.

❖ **الجهات المستخدمة للإفصاح المحاسبي:**

يشمل مستخدمو القوائم المالية المستثمرون الحاليين والمرتقبين، الموظفين والمقرضين، والموردين التجاريين الآخرين، والعملاء والحكومات ووكالاتها والجمهور، ويستخدم هؤلاء القوائم المالية لإشباع بعض حاجاتهم للمعلومات، والتي تشمل ما يلي:

1- **المستثمرون:** يهتم مقدمي رأس المال ومستشاريهم بالمخاطرة الملازمة لازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، أنهم يحتاجون لمعلومة تعينهم على اتخاذ قرار الشراء، والاحتفاظ بالاستثمار والبيع، كما أن المساهمين مهتمون بالمعلومات التي تعينهم على تقييم قدرة المؤسسة على توزيع الأرباح.

2- **الموظفون:** يهتم الموظفون والمجموعات الممثلة لهم بالمعلومات المتعلقة، باستمرار ربحية صاحب العمل كما أنهم مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تقييم قدرة المؤسسة على دفع مكافأتهم وتعويضاتهم، ومنافع التقاعد وتوفير فرص العمل.

3- **المقرضون:** المقرضون يهتمون أيضا بالمعلومات التي تساعدهم على تحديد فيما إذا كانت قروضهم والفوائد المتعلقة بها سوف تدفع لهم عند الاستحقاق.

4- **الموردون والدائنون الآخرون:** مهتمون بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد فيما إذا كانت المبالغ المستحقة لهم ستدفع عند الاستحقاق، الدائنون التجاريون على الأغلب مهتمون بالمؤسسة على المدى أقصر من اهتمام المقرضين إلا إذا كانوا معتمدون على استمرار المؤسسة كعميل رئيس لهم.

5- **العملاء:** يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة باستمرارية المؤسسة، خصوصا عندما يكون لهم ارتباط طويل الأجل معها.

6- **الحكومات ووكالاتها (مؤسساتها):** تهتم الحكومات، ووكالاتها بعملية توزيع الموارد، وبالتالي نشاطات المؤسسة، كما يتطلب معلومات من أجل تنظيم نشاطات المؤسسات، وتحديد السياسات الضريبية كأساس لإحصاءات الدخل الوطني وإحصاءات مشابهة.

7- **الجمهور:** تؤثر المؤسسات على أفراد الجمهور بطرق متنوعة على سبيل المثال، قد تقدم المؤسسات مساعدات كبيرة للاقتصاد المحلي بطرق مختلفة منها عدد الذين تستخدمهم وتعاملها مع المواد المحلية، ويمكن للقوائم المالية أن تساعد الجمهور بتزويدهم بمعلومات حول الاتجاهات والتطورات الحديثة في نمو المؤسسة وتنوع نشاطاتها.

بينما لا يمكن للقوائم المالية أن تغطي كافة حاجات هؤلاء المستخدمين من المعلومات بدقة عالية، فإن هناك حاجات عامة لهم يشتركون فيها جميعا تستطيع تلبيتها كون أنها لا تحتاج إلى تعمق كبير في عرض القوائم، كما أن توفير قوائم مالية تفي بكل حاجات المستثمرين مقدمي رأس مال المؤسسة، سوف يؤدي بالضرورة إلى تلبية أغلب حاجات المستخدمين الآخرين التي يمكن أن تعطيها القوائم المالية.

المبحث الثاني: ماهية القوائم المالية

تمثل التقارير المالية مصدرا هاما للمعلومات لا سيما إذا احتوت على كميو ونوعية من المعلومات الملائمة لترشيد القرارات المختلفة ولكافة الأطراف المستفيدة، وعلى ذلك فإن مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات في التقارير المالية يلعب دورا بارزا في تخفيض حالة عدم التأكد وتقليص فجوة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستخدمين، مما يساعد المهتمين على تقييم أداء المؤسسات بشكل موضوعي.

المطلب الأول: مفهوم القوائم المالية والتعرف على مستخدميها

1- **تعريف القوائم المالية:**

" هي الوسائل التي بموجبها تنقل للإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية"[1].

" إن القوائم المالية هي الناتج النهائي للمحاسبة حيث يتم في النهاية تلخيص جميع البيانات التي يتم تسجيلها في الدفاتر والتي تظهر في دفتر الأستاذ على شكل مجموعة من التقارير، والتقارير ليست هدفا في حد ذاتها وإنما وسيلة للحصول على المعلومات والنتائج للاستفادة بها في اتخاذ القرارات والحكم على نتائج عمليات الوحدة وتقييم مركزها المالي"[2].

[1] – مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية جامعة سطيف، 2008/2007، ص10.

[2] – محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، الإسكندرية، 2009، ص262.

2- مستخدمي القوائم المالية واحتياجاتهم من المعلومات:

تلجا فئات متعددة لاستخدام المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي للإفصاح القوائم المالية عدد من الفئات كالمستخدمين للقوائم المالية، كما حدد الإطار طبيعة المعلومات التي تحتاجها كل فئة على النحو التالي: [1]

2-1. المستثمرين الحاليين والمحتملين:

وأهم المعلومات التي تحتاجها هذه الفئة تتمثل فيما يلي:

- المعلومات التي تساعد المستثمر في تحديد مستوى توزيعات الأرباح الماضية والحالية والمستقبلية، وأي تغير في أسعار أسهم الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم كفاءة إدارة الشركة؛
- المعلومات التي تساعد المستثمر في تقييم سيولة الشركة، ومستقبلها وتقييم سهم الشركة بالمقارنة أسهم الشركات الأخرى.

2-2. الموظفين:

يحتاج الموظف في الشركة إلى معلومات تتعلق بمدى الأمان الوظيفي، ومدى التحسن الوظيفي المتوقع في المستقبل، بالإضافة إلى معلومات تساعد في تعزيز مطالب الموظفين بتحسين أوضاعهم الوظيفية.

2-3.الموردين والدائنين التجاريين:

تحتاج هذه الفئة إلى معلومات تساعدها في تقدير ما إذا كانت الشركة ستكون عميل جيد قادر على سداد ديونه.

2-4. العملاء:

يحتاج العملاء إلى معلومات تساعد في التنبؤ بوضع الشركة المستقبلي، وقدرتها على الاستمرار في عملية انتاج وبيع سلعها.

2-5.المقرضين:

إنهم بحاجة إلى معلومات تساعد في تقدير قدرة الشركة المقترضة على توفير النقدية اللازمة لسداد أصل القرض والفوائد المستحقة عليه في الوقت المناسب، وفي تقدير عدم تجاوز الشركة المقترضة لبعض المحددات المالية مثل: نسبة الديون للغير إلى حقوق الملكية.

2-6.الحكومة ودوائرها المختلفة والجهات المنظمة لأعمال المؤسسات:

تحتاج هذه الفئات إلى معلومات تساعدها في التأكد من مدى إلتزام الشركة بالقوانين ذات العلاقة مثل: قانون الشركات وقانون ضريبة الدخل، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضرائب المختلفة على الشركة، وتحديد مدى قدرة الشركة على تسديد هذه الضرائب، ومدى المساهمة العامة للشركة في الاقتصاد الوطني.

[1] - محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المرجع السابق، ص ص 4-5.

2-7. **الجمهور**:

بحاجة إلى المعلومات التي تخص الأطراف السابقة أعلاه، كما قد يحتاج الجمهور إلى معلومات خاصة إضافية قد يكون من الصعب توفيرها ضمن القوائم المالية ذات الغرض العام، ومن الجدير ذكره أن فئات مستخدمي القوائم المالية تتسع لتشمل جميع من لهم مصلحة في المنشأة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، ومن هذه الفئات والتي يرد ذكرها ضمن إطار إعداد وعرض البيانات المالية الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية: إدارة المنشأة، المحللون والمستشارون الماليون والسوق المالي، والمنافسون والمحامون.

الشكل رقم:(1) يبين مستخدمي المعلومات (القوائم) المالية

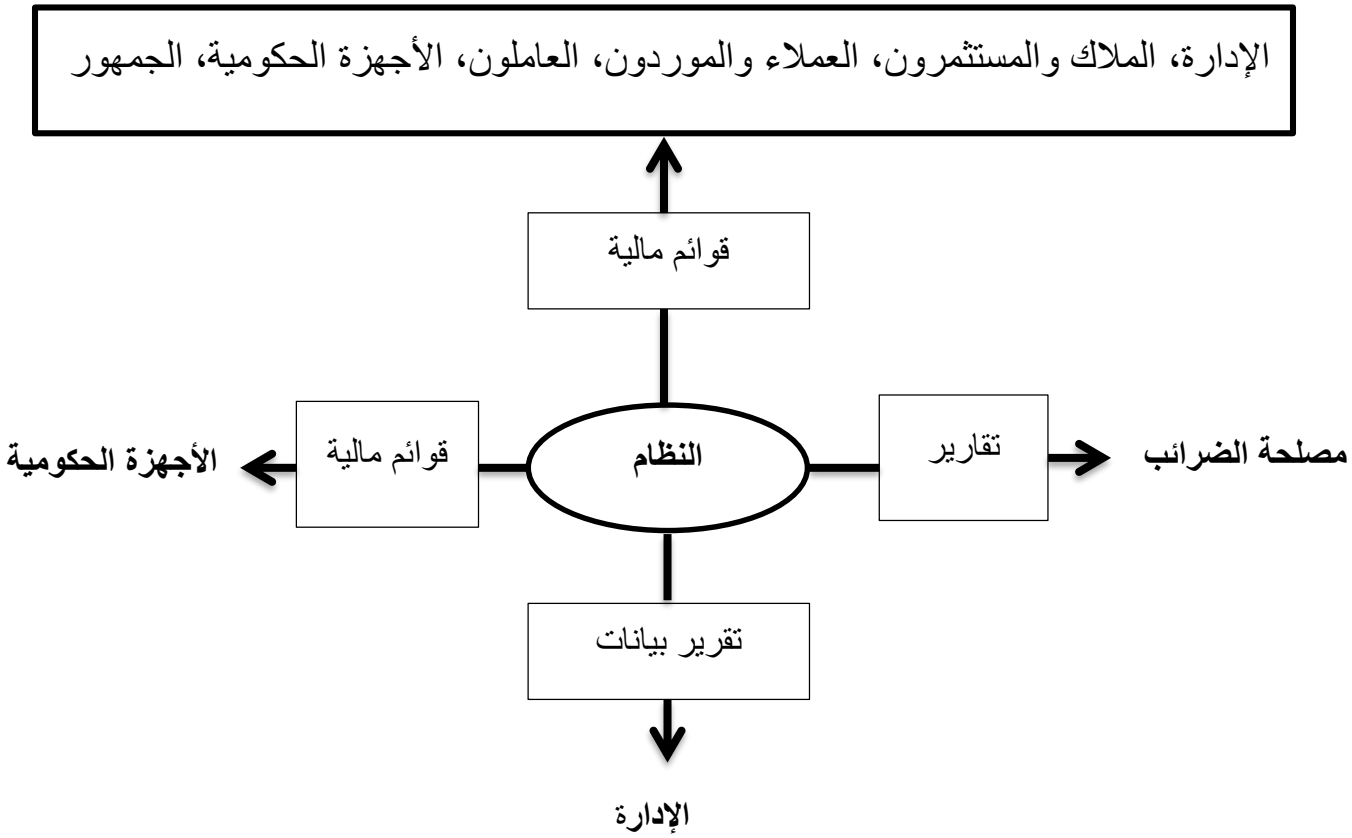

المصدر: سامي محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009/2008، ص13.

من خلال الشكل نجد أن الغدارة تقوم بجمع البيانات المتعلقة بالمؤسسة مثل (المعالجات المحاسبية وصلات التسديد دخول وخروج البضاعة...) وتقوم بإدخالها في النظام الذي تستعمله لمعالجة البيانات ومن ثم تستخرج المعلومات المحاسبية في شكل قوائم مالية هذه القوائم يكون استخدامها من طرف مصلحة الضرائب والإدارة والملاك، العملاء، وغيرهم من المستفيدين من هذه القوائم.

المطلب الثاني: عرض القوائم المالية

قبل التطرق على عناصر القوائم المالية يستحسن الاشارة اولا الى المعلومات التي يجب ان تظهر في القوائم المالية، حسب النظام المحاسبي المالي يتم تبيان المعلومات الآتية بطريقة دقيقة كالآتي :

- تسمية الشركة، الاسم التجاري، رقم السجل التجاري للكيان المقدم للقوائم المالية.
- طبيعة القوائم المالية(حسابات فردية أو حسابات مدمجة أو حسابات مركبة) .
- تاريخ الإقفال.
- العملة" تقدم القوائم المالية اجباريا بالعملة الوطنية."
- عنوان مقر الشركة، الشكل القانوني، مكان النشاط والبلد الذي سجلت فيها.
- الأنشطة الرئيسية، وطبيعة العمليات المنجزة.
- إسم الشركة الأم وتسمية المجمع الذي يلحق بها الكيان عند الاقتضاء.
- معدل عدد المستخدمين فيها خلال الفترة.

بعد ان تعرفنا على المعلومات التي يجب ان تظهر في القوائم المالية سنقوم الان بتوضيح ابرز العناصر المكونة للقوائم المالية وهذا حسب ما جاء به النظام المحاسبي المالي:

- **اولا :الميزانية**[1]

1- **تعريف الميزانية:** تعتبر الميزانية جدول ذو جانبين، يعد بتاريخ معين، تظهر بأحد الجانبين اصول المؤسسة و بالجانب الآخر خصومها، وبعبارة ابسط تعتبر الميزانية صورة فوتوغرافية لثروة المؤسسة بتاريخ محدد.

2- **المعلومات التي تتضمنها الميزانية:**

أ- **الاصول** :الاصل هو عبارة عن مورد تحت رقابة المؤسسة بفعل احداث ماضية وموجه لان يوفر منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة .

وتصنف الاصول الى نوعين هما:

أ -1 - الاصول غير الجارية:

تشمل الاصول غير الجارية على :

-الاصول الموجهة لخدمة المؤسسة بصفة دائمة لاحتياجاتها و الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات انشطة المؤسسة وهي :الاصول المعنوية) مثل برامج الاعلام الالي (...والاصول العينية) مثل المباني والمعدات...)

-الاصول المالية التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل او غير الموجهة لان يتم بيعها

[1] عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، الطبعة الثانية، دار جيطلي، الجزائر، 2011 ص 12

خلال الاثني عشر شهر ابتداء من تاريخ نهاية الدورة.

أ -2 - اصول جارية:

تشمل الاصول الجارية على :

-الاصول التي تتوقع المؤسسة بان يتم بيعها او استهلاكها خلال دورة الاستغلال العادية؛

-تشمل الاصول الجارية على الاصول التي تم شراؤها بهدف بيعها خلال الاثني عشر شهرا؛

-النقديات، شبه النقديات والعملاء.

ب-**الخصوم** :تتكون الخصوم من الالتزامات الراهنة للكيان الناتجة عن أحداث ماضية والتي يتمثل انقضاؤها بالنسبة للكيان في خروج موارد ممثلة لمنافع اقتصادية .

-الأموال الخاصة :تمثل الفرق (الموجب) بين أصول المؤسسة ومجموع خصومها الجارية وغير الجارية .

تصنف الخصوم الى:

خصوم غير جارية :هي عبارة عن ديون تاريخ استحقاقها يفوق دورة محاسبية .

-خصوم جارية :تعتبر الخصوم خصوما جارية عندما يتوقع تسديدها خلال دورة الاستغلال العادية أو خلال الاثني عشر شهرا الموالية لتاريخ نهاية الدورة المحاسبية .

- **ثانيا :حساب النتائج**[1]

حساب النتائج هو قائمة تلخيص للأعباء والنواتج المنجزة من طرف الكيان خلال الدورة، ولا يؤخذ بعين الاعتبار تاريخ التحصيل أو الدفع، ويبين النتيجة الصافية للدورة مميزا بين الربح أو الخسارة .

-المعلومات التي يتضمنها حساب النتائج:

تتمثل المعلومات الدنيا المقدمة في حساب النتائج في الاتي :

-تحليل الأعباء حسب طبيعتها، الذي يسمح بتحديد مجاميع التسيير الرئيسية الاتية :الهامش الإجمالي، القيمة المضافة، الفائض الاجمالي عن الاستغلال.

-منتجات الانشطة العادية ، المنتجات المالية والأعباء المالية، أعباء المستخدمين، الضرائب والرسوم والتسديدات المماثلة، مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات العينية، مخصصات الاهتلاك وخسائر القيمة للتثبيتات المعنوية، نتيجة الانشطة العادية، العناصر غير العادية (منتجات وأعباء)، النتيجة الصافية للفترة قبل التوزيع، النتيجة الصافية لكل سهم (شركات المساهمة).

- وفي حالة حساب نتيجة المجمع:
  - حصة الوحدات المشاركة والمؤسسات المشتركة المدمجة في النتيجة.
  - حصة الفوائد ذات الأقلية في النتيجة الصافية.

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 15

➢ **ثالثا :جدول تدفقات الخزينة**[1]

يهدف إلى تقديم مستعملي القوائم المالية اساس لتقييم مدى قدرة المؤسسة على توليد سيولة الخزينة وما يعادلها، وكذلك معلومات حول استعمال هذه التدفقات .

ويقدم هذا الجدول مدخلات ومخرجات الأموال (السيولة) التي تحصل خلال الدورة حسب مصدرها كالتالي:

–الأنشطة التشغيلية :تتضمن الأعباء والنواتج والنشاطات الأخرى التي ليس لها علاقة بنشاط التمويل والاستثمار .

–الأنشطة الاستثمارية :تتضمن المبالغ المدفوعة من أجل اقتناء استثمارات طويلة الأجل وكذلك التحصيل الناتج عن التنازل عن اصول طويلة الاجل .

–الأنشطة التمويلية :تشمل الأنشطة التي تأثر على حجم وبنية الاموال الخاصة او القروض .

–تدفقات الخزينة الناتجة عن الفوائد وحصص ربح الأسهم (يقدم بصفة منفردة وتصنف بصفة دائمة من دورة لأخرى في أنشطة عمليات الاستثمار والتمويل).

➢ **رابعا :جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة**[2]

يشكل جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة تحليلا للحركات التي اثرت في كل فصل من الفصول والتي تتشكل منها رؤوس الاموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية .

- المعلومات التي يتضمنها جدول تغيرات رؤوس الاموال الخاصة:

أدنى المعلومات الممكن تقديمها في هذا الجدول تخص الحركات المتعلقة بما يلي :

- النتيجة الصافية للدورة.
- تغيرات الطرق المحاسبية وتصحيحات الأخطاء التي سجل أثرها مباشرة في رأس المال الخاص.
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة في رؤوس الأموال الخاصة ضمن إطار تصحيح
- الأخطاء ذات الدلالة.
- العمليات على راس المال (زيادة، نقصان، تسديد).
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة خلال الدورة.

[1] هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010 ص30

[2] هوام جمعة، مرجع سبق ذكره، ص 34

➢ **خامسا :الملاحق**[1]

يعرض الملحق لهدف تكميلي لحسن فهم كل من الميزانية وجدول حساب النتيجة، ويعتبر ضروري للمستخدمين لكونه يساعدهم في تكوين صورة واضحة عن المؤسسة، ويتم فيه توضيح المعلومات الآتية :

–القواعد والطرق المحاسبية المعتمدة في المحاسبة وإعداد القوائم المالية، وإعطاء كل التوضيحات.

–المعلومات الضرورية المكملة من أجل فهم أحسن للميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة وجدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة.

–المعلومات التي تخص المؤسسات الشريكة، الفروع والمؤسسة الأم، والعمليات التي تتم مع هذه الأطراف أو مسيريها، بتوضيح طبيعة العلاقات، نوعية التعاملات، حجم ومبلغ التعاملات، سياسة تحديد الأسعار الخاصة بهذه العمليات.

المطلب الثالث: أهداف القوائم المالية

تتمثل فيما يلي: [2]

1. تلبية لاحتياجات:
   - مالكي المؤسسة والمستثمرين والجهات المقرضة؛
   - إدارة الضرائب والهيئات الحكومية الأخرى؛
   - الإدارة الداخلية للمؤسسة.
2. توفير المعلومات التي تفيد في:
   - ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية؛
   - تقدير القرارات المستقبلة؛
   - إظهار نتائج إدارة المؤسسة.

المطلب الثالث: الخصائص النوعية للقوائم المالية[3]

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات التي تظهر بالقوائم المالية مفيدة لمستخدميها .وتتمثل الخصائص النوعية الاساسية للقوائم المالية في الخصائص التالية:

1. **القابلية للفهم** :تكون المعلومة قابلة للفهم لما تكون مفهومة من طرف المستخدمين لها بكل سهولة شرط توافر معارف قاعدية عندهم في مجال التسيير والاقتصاد والمحاسبة وتكون لهم الرغبة في دراسة القوائم المالية .
2. **الملائمة** :تمتاز المعلومات بالملائمة لما يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية للمستخدمين

[1] عطية عبد الرحمان، مرجع سبق ذكره، ص 18

[2] – د. حسين القاضي ودكتور مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2008، ص273.

[3] د. رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية الحاسبية– الإطار الفكري، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، ط، جامعة حلب، سنة 2009، ص65.

بمساعدتهم على تقييم احداث ماضية، حالية او مستقبلية، او بتأكيد او تصحيح تقييماتهم الماضية .

3. **المصداقية** :تكون المعلومة تمتاز بالمصداقية لما تكون خالية من الاخطاء والتحريفات الجوهرية بحيث يمكن ان يعتمد عليها المستخدمون .ولتحقيق المصداقية يجب ان يتحقق ما يلي:

- الصورة الصادقة :بحيث يجب على القوائم المالية ان تعكس صورة صادقة عن الوضعية المالية للمؤسسة .
- اسبقية الواقع الاقتصادي على القانوني :يجب ان تسجل العمليات في المحاسبة وتعرض فيا القوائم المالية طبقا لطبيعتهم المالية والاقتصادية، دون اعتبار للمظهر القانوني لها فقط .
- الحياد :اي يجب ان تعد القوائم المالية بكل موضوعية، دون انحياز لطرف معين.

4. **القابلية للمقارنة:** ويقصد بذلك جعل مستخدميها قادرين على مقارنتها على مدار الزمن، او مقارنتها مع مثيلاتها في النشاط من أجل معرفة اتجاه أداء المؤسسة ومركزها المالي.

المبحث الثالث: العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية وانعكاساته على التحليل المالي

المطلب الأول: مفهوم التحليل المالي وأهدافه

أ- **تعريف التحليل المالي:** يهدف التحليل المالي الى تحويل البيانات الواردة بالقوائم المالية و البيانات المحاسبية الى معلومات، تفيد في اتخاذ القرارات ويعتمد التحليل المالي اصلا على القوائم المالية المنشورة و قائمة المركز المالي، واضافة الى ذلك يمكن استخدام بيانات محاسبية اخرى تفيد عملية التحليل و الدراسة.

ويمكننا تعريف التحليل المالي بانها دراسة القوائم المالية بعد تبويبها، وباستخدام الاساليب الكمية وذلك بهدف اظهار الارتباطات بين عناصر هذه التغيرات واشتقاق مجموعة من المؤشرات التي تساعد على دراسة وضع المنشاة من الناحية التشغيلية والتمويلية وتقييم اداء هذه المنشات، وكذلك تقديم المعلومات اللازمة للأطراف المستفيدة من اجل اتخاذ القرارات الادارية السليمة .[1]

ب- **أهداف التحليل المالي**

تتمثل أهداف التحليل المالي فيما يلي:

1- **بالنسبة للشركة:** تعتبر نتائج التحليل المالي من أهم الأسس التي يستند عليها متخذ القرار من اجل الحكم على مدى كفاءة الإدارة المالية وقدرتها غلى تحقيق الاستثمار الأفضل وبالتالي فان التحليل المالي يهدف إلى:

- تقييم الوضع المالي والنقدي للشركة
- تحديد مختلف الانحرافات التي تخللت أداء الشركة مع تشخيص أسبابها.
- الاستفادة من نتائج التحليل لإعداد الوازنات والخطط المستقبلية.
- تحديد الفرص المتاحة أمام الشركة والتي يمكن استثمارها.
- التنبؤ باحتمالات الفشل التي تواجه الشركة.

[1] منير شاكر محمد, إسماعيل إسماعيل, عبد الناصر نور,دار وائل للنشر, الطبعة الثانية عمان 2005م, ص12 .

- يعتبر مصدر للمعلومات الكمية والنوعية لمتخذي القرارات.

2- **بالنسبة للمتعاملين مع الشركة:** حتى الأطراف المتعاملة مع الشركة لها أهداف تتمثل في:[1]

- إجراء ملاحظات حول الأعمال التي تقوم بها الشركة في الميدان المالي.
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها يتم تحديد الأرقام الخاضعة للضريبة.
- الموافقة أو الرفض على طلب الشركة من أجل الاستفادة من القروض.

نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يكتسبها في وقتنا الحالي سوف نقوم بذكر أهم الأهداف:[2]

- معرفة المركز المالي للمؤسسة.
- مقارنة الوضعية المالية للمؤسسة مع مؤسسات في نفس القطاع.
- المساعدة في اتخاذ القرارات المالية الرشيدة والتي تسمح بتحقيق أعلى عائد مع أقل تكلفة.
- تحديد مواطن القوة في وضع المؤسسة والعمل على تعزيزها بالإضافة إلى تحديد مواطن الضعف في وضع المؤسسة لوضع العلاج اللازم لها.
- الحكم على كفاء الإدارة وتقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة.

هذه الأهداف المرجوة من خلال التحليل المالي قد تختلف باختلاف المحلل لكن في كافة الحالات ينتظر من هذا الأخير الإجابة على السؤال التالي:

- هل الهياكل المالية للمؤسسة متوازنة؟

وينبثق من هذا السؤال مشكلتين رئيسيتين:

فالأولى مرتبطة بمقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل وهو ما يستدعي دراسة وضعية الخزينة أي دراسة السيولة المتاحة لديها.

والثانية فمرتبطة بمشكلة تمويل المؤسسة وهو ما يستدعي دراسة الخصوم لتحديد نسب كل من الأموال الخاصة والديون.

المطلب الثاني: أدوات وطرق التحليل المالي

لا يمكن استخدام تقنية التحليل المالي على مستوى أي مؤسسة دون الاعتماد على أدوات التخليل المالي والمتمثلة في مؤشرات التوازن المالي، النسب المالية وجدول حسابات النتائج، بالإضافة إلى أنه يوجد طرق عديدة للتحليل المالي نوجزها في المطلب التالي.

أولا: أدوات التحليل المالي.[3]

يتم استخدام تقنية التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية عن طريق مجموعة من الأدوات والتي نتطرق إليها فيما يلي:

---

[1] أحمد محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010 ص ص 53-54.

[2] مفلح عقل، **مقدمة في التحليل المالي**، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000، ص79.

[3]. عامر شفيع، **مقدمة في الإدارة والتحليل المالي**، دار البداية للنشر، عمان، 2007.ص 67

➢ **مؤشرات التوازن المالي كأداة للتحليل المالي:**

1- رأس المال العامل "FR": هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ولتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة.

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية:

- من أعلى الميزانية: يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية:

رأس المال العامل = أموال دائمة – أصول ثابتة

- من أسفل الميزانية: يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي:

رأس المال العامل = أصول متداولة – ديون قصيرة الأجل

ويتضمن رأس المال العامل ثلاثة أنواع أساسية وهي:

أ- رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي:

- مجموع الأصول المتداولة.
- مجموع الأصول – الأصول الثابتة.

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة.

ب- رأس المال العامل الخاص: يحسب كما يلي:

- الأموال الخاصة – القيم الثابتة.

إذا كان رأس المال العامل الخاص > 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة، والعكس إذا كان أصغر من الصفر.

ت- رأس المال العامل الأجنبي: وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب بالعلاقة التالية:

- ديون قصيرة الأجل + ديون طويلة الأجل.

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي > 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير.[1]

2- احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس

[1]. عامر شفيع، مرجع سبق ذكره.ص68

المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ ماعدا التسبيقات ، ويحسب:" BFR" كالتالي:

"BFR" = قيم الاستغلال + القيم غير جاهزة – ديون قصيرة الأجل

3- الخزينة "Tn": تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها، ويتم حساب قيمة الخزينة وفق المعادلات التالية:

- رأس المال العامل – احتياج رأس المال العامل.
- خزينة الأصول – خزينة الخصوم.

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته من خلا الحالات التالية:

* رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة >0: في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن.

* رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة <0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها.[1]

* رأس المال العامل= احتياج رأس المال العامل معناه الخزينة =0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل.

➢ **النسب المالية كأداة للتحليل المالي:**

1- **نسب الهيكلة:** تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر لعلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيرا عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في:[2]

أ- نسب هيكلة الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية:

- نسبة هيكلة الأصول الثابتة = $\frac{\text{اجمالي القيم الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}}$
- نسبة قيم الاستغلال = $\frac{\text{اجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}}$

ب- نسب هيكلة الخصوم: تستخرج من خلال النسب التالية:

- نسبة هيكلة الأموال الخاصة= $\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}}$

[1] عامر شفيع، مرجع سبق ذكره ص69.

[2] حمزة محمود الزبيدي، **التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"**، مؤسسة الوراق، عمان، 2004، ص104.

- نسبة الديون قصيرة الأجل= $\frac{\text{الديون قصيرة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$
- نسبة الديون طويلة الأجل= $\frac{\text{الديون طويلة الأجل}}{\text{مجموع الخصوم}}$

2- **نسب السيولة:** تستخدم نسب السيولة كأداة لتقييم المركز الائتماني، للمؤسسة حيث تقف هذه النسب على مدى مقدرة أصول المؤسسة على مسايرة استحقاقية الديون القصيرة الأجل. حيث يمثل تحليل سيولة المؤسسة مؤشرا مهما لتقييم الأداء المالي، وقدرتها على مواجهة التزاماتها العاجلة وديونها المالية المستحقة. وتقاس نسب السيولة كما هز موضح في الجدول التالي:

الجدول (01): نسب السيولة:

النسبة	نسبة سيولة الأصول	نسبة السيولة العامة	نسبة السيولة المختصرة	نسبة السيولة الآنية
الصيغة الرياضية	الأصول المتداولة / مجموع الأصول	الأصول المتداولة / ديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة + القيم غير الجاهزة / ديون قصيرة الأجل	القيم الجاهزة / ديون قصيرة الأجل
التفسير	إذا كانت هذه النسبة > 0.5 يعني أن الأصول المتداولة أكبر من الأصول الثابتة (مؤسسة تجارية). إما إذا كانت < 0.5 فإنها تعني أن الأصول الثابتة أكبر من الأصول المتداولة (مؤسسة صناعية)	- إذا كانت هذه النسبة>1 معناه المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة مما يمكنها من مواجه الالتزامات. إما إذا كانت < 1 فإنها في وضعية حرجة يجب أن تزيد في الأصول المتداولة.	- تبين لنا إمكانية تغطية الأصول المتداولة ما عدا قيم الاستغلال. - يجب أن تكون قيمتها محصورة بين (0.3-5.0)	- تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية ديون قصيرة الأجل بالسيولة التي تتوفر لديها. -يجب أن تكون قيمتها محصورة بين (0.2-0.3).

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 110.

3- **نسب التمويل:** تقيس نسب التمويل درجة اعتماد المؤسسة على أموال الغير في تمويل أنشطتها. ويكتسب المدى الذي تذهب إليه المؤسسة في الاقتراض أهمية خاصة من جوانب عديدة أهمها التأثير على كل من العائد و الخطر. إذ أن التمويل باستخدام الاقتراض قد يؤدي إلى زيادة ربحية المؤسسة مقارنة بالتمويل عن طريق أموال الملكية ؛حيث يسمح بخصم فوائد القروض من وعاء الضريبة على

الدخل . غير أنه من ناحية ثمة مخاطر تكنف تزايد الاعتماد على القروض في تمويل أنشطة المؤسسة تتمثل في احتمال عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض وفوائدها الأمر الذي قد يؤدي إلى إفلاس المؤسسة، ونتيجة لما سبق تكتسب نسب التمويل أهمية خاصة لكل أطراف المعنية بالمؤسسة. وأهم هذه النسب نوضحها في الجدول التالي:

الجدول (02): نسب التمويل:

النسبة	التمويل الدائم	التمويل الخاص	المديونية	الاستقلالية المالية
الصيغة الرياضية	الأموال الدائمة / الأصول الثابتة	الأموال الخاصة / الأصول الثابتة	اجمالي الديون / اجمالي الأصول	لأموال الخاصة / اجمالي الديون
التفسير	تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة. يجب أن تكون أكبر من 1.	عبر عن مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة.	تعبر عن مدى ضمان ديون الغير ويجب أن تقل عن 0.5	تعبر عن مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة بدل الديون

المصدر: حمزة محمود الزبيدي، المرجع السابق، ص 115.

4-**نسب المردودية:** تعرف بالعلاقة بين النتيجة المحصلة والإمكانيات المتاحة للمؤسسة، إن الهدف من وراء إنشاء أي مؤسسة هو تحقيق أرباح صافية عن طريق الأموال المستثمرة عند تأسيس هذه المؤسسة الأمر الذي يسمح بتطويرها ورفاهية الأطراف المستثمرة بها، والمردودية عامل أساسي لتسير أي مؤسسة وتقاس عن طريق مجموعة من المؤشرات الاقتصادية وهي مؤشر المردودية الاقتصادية ومؤشر المردودية المالية. والتي نلخصها في الجدل التالي:

الجدول رقم (03): نسب المردودية:

النسبة	المردودية الاقتصادية	المردودية المالية
الصيغة الرياضية	اجمالي فائض الاستغلال / الأموال الخاصة + الديون	النتيجة الصافية / رؤوس الأموال الخاصة

التفسير	تقيس الفعالية في استخدام الموجودات الموضوعة تحت تصرف المؤسسة، وهي من وجهة نظر رأس المال الاقتصادي كما أنها تعبر عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح ملائمة وكافية مقارنة برأس المال المستثمر.	تعطي صورة عن السياسة التمويلية للمؤسسة وهي من وجهة نظر رأس المال المالي (الأموال الخاصة)، فهي تقيس قدرة الأموال الخاصة على تحقيق أرباح صافية كما أنها مفهوم يهم أساسا المساهمين الذين يهدفون إلى الربح.

المصدر: لخلف عثمان، التسيير المالي والتحليل المالي، الجزء الأول، مطبوعات جامعية، جامعة الجزائر، 2002، ص23.

- **ثانيا: طرق التحليل المالي**

وتكمن في توضيح نوع الطريقة المتبعة أثناء التشخيص المالي للمؤسسة كما يلي:

1-التحليل المالي التطوري: يقوم هذا التحليل على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات متتالية على أساسها يمكن تقدير الوضعية المالية المستقبلية ويتطلب هذا التحليل نظام محاسبي ومالي متطور وفعال.

ويرتكز هذا التحليل على العناصر التالية:

- تطور النشاط: من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هياكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط.
- تطور أصول المؤسسة: تطور الأصول والذي يبين مستوى النمو الداخلي والخارجي ويعد مؤشرا عن الاستراتيجية المتبعة من قبل المؤسسة إن كانت تتجه نحو البقاء أو الانسحاب من السوق.[1]
- تطور هيكل دورة الاستغلال: يتكون هذا الهيكل من العملاء والموردين وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال، ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم عن الاحتياجات المالية.

1 سمسوم صليحة، **أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات**، رسالة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة الجزائر، ص60.

- تطور الهيكل المالي: يتشكل هيكل المؤسسة من مصادر تمويل المؤسسة ويمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الاستدانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الاستدانة على المردودية.
- تطور المردودية: تعد المردودية ضمان للبقاء والنمو والاستمرارية، وأحد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتحليل المالي التطوري.

2-التحليل المالي المقارن: هو التشخيص الذي يعتمد على مقارنة الوضع المالي للمؤسسة ومراقبته عبر الزمن مع المؤسسات الناشطة في نفس القطاع وفي نفس السوق أي الخاضعة لنفس الشروط التي تخضع لها المؤسسة محل الدراسة.[1]

3-التحليل المالي المعياري: هو امتداد للتحليل المقارن إلا أنه بدل من مقارنة وضعية المؤسسة مع المؤسسات الأخرى فإننا نلجأ إلى المقارنة مع معدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة.

المطلب الثالث: الأطراف المستعملة والمستفيدة من التحليل المالي

تتعدد الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي، كما تنوع أغراض استخداماتهم لتلك المعلومات، وذلك وفقا لتنوع علاقتهم بالمؤسسة من جهة، ولتنوع قراراتهم المبنية على هذه المعلومات من جهة أخرى.

ويمكن تحديد الفئات المستخدمة لمعلومات التحليل المالي فيما يأتي:[2]

1. المستثمرون.
2. إدارة المؤسسة.
3. الدائنون.
4. الموردون.
5. العملاء.
6. العاملون في المؤسسة.
7. الهيئات الحكومية.
8. الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية.
9. المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي.

1-المستثمرون: يهتم المساهم أو صاحب المؤسسة الفردية بالعائد على المال المستثمر والقيمة المضافة، والمخاطر التي تنطوي عليها الاستثمارات بالمؤسسة، لذلك فهو يبحث عما إذا كان من الأفضل الاحتفاظ

---

[1] عدنان النعيمي، **التحليل والتخطيط المالي**، دار النشر والتوزيع، الأردن 2008، ص 62.

[2] محمد مطر، **الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية**، عمان، الأردن، دار وائل للنشر الطبعة 2، 2006، ص97.

بالأسهم في تقييم هذه الجوانب، وقد يختلف هذا قليلا عن المساهم المرتقب، والذي يحاول معرفة هل من الأفضل بالنسبة له شراء أسهم المؤسسة أم لا، إلا أن كل منهما (المساهم الحالي والمرتقب) يهتم بماضي المؤسسة والمخاطر التي تعرضت لها، والأسلوب الذي اتبع في معالجتها، ثم البحث بعد ذلك في النمو المتوقع في مدى القصير والطويل.[1]

2-إدارة المؤسسة: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي بموجبها يتم تحليل الأعمال، وعرضها على مالكي الوحدة أو الهيئة العامة في شركات المساهمة أو الإدارة المشرفة على المؤسسة في القطاع العام، بحيث يظهر هذا التحليل مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها.

فالتحليل المالي يساعد إدارة المؤسسة في تحقيق أحد الغايات الآتية أو كلها مجتمعة:[2]

2-1- تقييم ربحية المؤسسة والعوائد المحققة على الاستثمار.

2-2- التعرف على الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة.

2-3- مقارنة أداء المؤسسة بأداء المؤسسات الأخرى المقارنة في الحجم والمشابهة في طبيعة النشاط، بالإضافة إلى مقارنتها مع أداء الصناعة التي تنتمي إليها المؤسسة.

2-4- تقييم فاعلية الرقابة.

2-5- كيفية توزيع الموارد المتاحة على أوجه الإستخدام المختلفة.

2-6- تقييم كفاءة إدارة الموجودات.

2-7- تقييم أداء المستويات الإدارية المختلفة.

2-8- تشخيص المشكلات الحالية.

2-9- المساعدة في التخطيط السليم للمستقبل.

3-الدائنون: يقصد بالدائن الشخص الذي اكتتب في السندات الخاصة بالمنشأة، أو الشخص المحتمل شرائه للسندات المصدرة، أو الإكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض الأموال للمنشأة، قد يكون الدائن بنكا أو منشأة مالية أو أفراد طبيعيين، فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المنشأة الوفاء بالقروض عندما يحين أجل الإستحقاق.[3]

فإذا كان القرض لمدة تزيد عن سنة، يكون عادة إهتمام الدائن نحو إمكانية سداد هذا الإلتزام في الأجل الطويل، وأما إذا كان القرض لمدة أقل من سنة، فيكون إهتمام الدائن هو التأكد من إمكانية سداد المدين هذه الإلتزامات في الأجل القصير، ومع ذلك فهو يهتم بالتوازن المالي في الأجل الطويل.

4- الموردون: يهتم المورد بالتأكد من سلامة المركز المالي للمتعاملين معه، وإستقرار أوضاعهم المالية، ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المتعاملين في دفاتر المورد، وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء النتائج

---

[1] محمد مطر، مرجع سابق، ص148.

[2] اليمين سعادة، **إستخدامات التحليل المالي في تقيم الأداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها**، (رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009)، ص9.

[3] اليمن سعادة، مرجع سابق، ص9.

التحليلية لحسابات المتعاملين يقرر المورد ما إذا كان يستمر في التعامل معهم، أو إن يخفض هذا التعامل أو يلغيه، وبذلك يستفيد المورد من المعلومات والبيانات التي يقدمها وينشرها المتعاملين بصفة دورية.[1]

5-العملاء: يهتم العملاء بالمعلومات المتعلقة بإستمرارية المؤسسة، خاصة في حالة إرتباطهم أو إعتمادهم على المؤسسة في الأجل الطويل.[2]

6- العاملون في المؤسسة: يمكن القول بصفة عامة، أن أهم الأطراف ذات المصلحة في المشروع هما:

-المساهمون (الملاك).

-العاملون في المؤسسة.

إن زيادة الأجور مع ثبات الإنتاجية يعني إنخفاض العائد المخصص للملاك، بطريقة مباشرة (خفض التوزيعات أو إختفائها)، أو بطريقة غير مباشرة (عدم كفاية التمويل الداخلي) أو إضعاف المركز المالي، إذا ما تم دفع التوزيعات من الإحتياطات.

7- الهيئات الحكومية: يعود إهتمام الهيئات الحكومية بتحليل أداء المؤسسات لأسباب رقابية بدرجة الأولى، ولأسباب ضريبية بالدرجة الثانية، إضافة إلى الأهداف الآتية:[3]

7-1- التأكد من التقيد بالأنظمة والقوانين المعمول بها.

7-2- تقييم الأداء كرقابة البنك المركزي للبنوك التجارية.

7-3- مراقبة الأسعار.

7-4- غايات إحصائية.

8- الأفراد والجهات المتعلقة بالأوراق المالية:

يستفيد سماسرة الأوراق المالية من التحليل المالي للأغراض التالية:

- تحليل التغيرات السريعة على أسعار الأسهم للشركات في السوق المالي.
- مراقبة ومتابعة الأموال المالية السائدة وتأثيرها على السوق المالي.
-تحليل السوق المالي وتحديد المنشآت التي يمثل شراء أسهمها أفضل إستثمار.

---

[1] حليمة خليل الجرجاوي، **دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم**، رسالة الماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية _غزة_، 2008)، ص43.

[2] مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "**انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة**"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقي السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (ISA) و(IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة المنعقد في 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة.

[3] صخري جمال عبد الناصر، **التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر**، (رسالة ماستر، مالية المؤسسة، كلية علوم الإقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة2013)، ص14.

9- المؤسسات التي تعمل في مجال التحليل المالي:[1]

تستفيد المؤسسات المتخصصة من التحليل المالي للأغراض التالية:

- الإحتراف والتخصصية في مجال تحليل أوضاع المنشئات ومركزها المالي وتدريب أفردها على التحليل.
- مساعدة المنشآت في الوقوف على وضعها ومركزها المالي ومكانها في السوق.

المطلب الرابع: أهمية الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية بالنسبة للتحليل المالي

يعتمد المحلل المالي في عملية التحليل المالي على القوائم المالية بشكل أساسي وعلى البنود والمعلومات التي تم الإفصاح عنها في هذه القوائم، وذلك التقارير الإدارية والقطاعية من أجل معرفة الوضع المالي للمؤسسة وأدائها[2].

وتستخدم في التحليل أدوات متعددة يمكن تقسيمها إلى:

- **أولا: ادوات التحليل التقليدية**

وهنا نجد التحليل باستخدام مؤشرات التوازن المالي، والتحليل بالنسب المالية [3]:

1- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي:

وهي مؤشرات تهدف إلى تحديد وضعية هيكل التوازن المالي في المؤسسة مع العلم أن حساب هذه المؤشرات يتم بالاعتماد على معطيات الميزانية المالية، وفي نفس السياق يستخدم المحلل المالي ثلاثة أنواع من المؤشرات وهي كالتالي:

- **رأس المال العامل le fands de roulement:**

ويعتبر هامش أمان يمكن للمؤسسة من تغطية أي نقص في الأصول المتداولة وفي نفس الوقت يمكنها من سداد ديونها القصيرة الأجل، ويتم الحساب بالعلاقة التالية:

رأس المال العامل = الأموال الدائمة – الأصول الثابتة (من أعلى الميزانية)

أو:

رأس المال العامل = الأصول المتداولة – ديون قصيرة الأجل (من أسفل الميزانية)

- **احتياجات رأس المال العاملBFR:**

ويستخدم هذا المؤشر لقياس احتياج المؤسسة لرأسمال العامل وقد ينتج مثلا بسبب تأخر زمني بين المدة التي تتطلبها الأصول المتداولة مثلا بسبب تأخر زمنية بين المدة التي تتطلب الأصول المتداولة للتحول إلى سيولة نقدية، وبين آجال سداد الديون قصيرة الجل، ويتم حساب احتياج رأس المال العامل باستخدام المعادلة التالية:

---

[1] محمد الصرفي، **التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية**، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة 1، 2014، ص121.

[2] – وليد ناجي الحيالي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009، ص15.

[3] – المرجع نفسه، ص25.

احتياج رأس المال العامل = المخزونات + الحقوق – (ديون قصيرة الأجل – التسبيقات)

- **الخزينة:**

إن معظم المؤسسات الاقتصادية تحتفظ بجزء من أموالها في شكل سيولة نقدية جاهزة، يمكن استخدامها في اي لحظة لمواجهة التزامات متوقعة من السيولة النقدية له مزايا وسلبيات.

والخزينة هي مجموع الأصول التي تكون في حوزة المؤسسة في شكل سيولة نقدية والتي يمكن استعمالها في اي لحظة، ويتم حسابها على النحو التالي:

الخزينة = القيم الجاهزة – التسبيقات

2- **التحليل باستخدام النسب المالية:**

يعد التحليل باستخدام النسب المالية من بين الأدوات لتي يتم الاعتماد عليها بشكل واسع في التحليل المالي، وهذا بسبب سهولة حسابه، بالإضافة إلى إمكانية استخدامها في تحليل الوضع المالي للمؤسسة الاقتصادية، ويمكن حساب عدد لا نهائي من النسب المالية لنفس المؤسسة، إلا أنها ليست كلها ذات معنى أو جدوى مالية، لذلك ينبغي على المحلل أن يختار أهم النسب ويتفادى النسب المتشابهة أو النسب التي ليس لها جدوى مالية.

وفي الجدول التالي سنتطرق إلى أهم النسب المالية:

الجدول رقم (04): النسب المالية

النسبة	القانون
I. نسب الهيكل المالي	
1- نسبة التمويل الدائم	أموال دائمة
	أصول ثابتة
2- نسبة التمويل الخاص	أموال خاصة
	الأصول الثابتة
3- نسبة الهيكل الخاص بالأصول	
نسبة الأصول الثابتة	الأصول الثابتة
	مجموع الأصول
نسبة الأصول المتداولة	الأصول المتداولة
	مجموع الأصول
4- نسبة الهيكلة الخاصة بالخصوم	
نسبة الأموال الخاصة	أموال خاصة
	مجموع الخصوم
نسبة الديون طويلة الأجل	ديون طويلة الأجل

	مجموع الخصوم
نسبة ديون قصيرة الأجل	ديون قصيرة الأجل
	مجموع الخصوم
II. نسب السيولة المالية	
1- نسب السيولة العامة	الأصول المتداولة
	الديون قصيرة الأجل
2- نسب السيولة المختصرة	حقوق + قيم جاهزة
	ديون قصيرة الأجل
3- نسبة السيولة الحالية	قيم جاهزة
	ديون قصيرة الأجل
III. نسب المديونية	
1- نسبة المديونية الاجمالية	مجموع الديون
	مجموع الخصوم
2- نسبة الاستقلالية المالية	أموال خاصة
	مجموع الخصوم
3- نسبة قابلية السداد	أصول ثابتة
	مجموع الديون
IV. نسب التسيير	
1- تصريف المخزونات	(متوسط مخزون المواد الأولية / تكلفة شراء مواد الأولية) 360x
2- مدة تصريف المنتجات النهائية	
3- مدة الزبائن	زبائن + أوراق القبض
	رقم الأعمال (TTC)
4- مدة الموردون	
V.نسب المردودية	نتيجة الاستغلال
1- نسبة المردودية الاقتصادية	مجموع الأصول
2- نسبة المردودية المالية	النتيجة الصافية
	الأموال الخاصة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق من المؤسسة.

- **ثانيا: أدوات التحليل الحديثة Modern Tools**

وتشمل الطرق الرياضية والاحصائية والمصفوفات والبرمجة في عمليات التحليل، كم يمكن ان يستخدم الكمبيوتر في إعداد برامج تحليلية تستخدم في معالجة كثير من المشكلات التي تواجهها الشركات، وذلك من خلال خزن المعلومات ومعالجتها ثم ظهور مخرجاتها[1].

المبحث الرابع: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

- **الدراسات باللغة العربية:**

هناك العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الإفصاح المحاسبي منها:

1. **دراسة الحسيني، 1992 بعنوان:** " مدي تطبيق الإفصاح عن العناصر غير العادية العرضية بقائمة الدخل طبقا لمعيار العرض والإفصاح العام في المملكة العربية السعودية" وقد أظهرت الدراسة من خلال فحص التقارير المالية المنشورة لعينة البحث عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الإفصاح المالي عن العناصر غير العادية العرضية) الذي أوجبها معيار العرض والإفصاح العام كما توصل الباحث إلي إن هناك اختلاف بين الشركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل.

2. **دراسة (السيد، 1993) بعنوان:** " مدي أهمية المعلومات المحاسبية للمستثمرين، منهج مقترح لتطوير الافصاح المحاسبي لتنشيط سوق المال المصري". هدفت هذه الدراسة إلى ما يلي:

1- تحديد أهداف القوائم المالية والتعرف على احتياجات مستخدمي تلك القوائم من المعلومات مع دراسة العوامل المؤثرة في محتوى القوائم المالية.

2- إبراز الدور الهام الذي تلعبه المعلومات المحاسبية المنشورة في س وق المال من حيث أثرها على أسعار الأوراق المالية وحجم التعامل عليها.

3- تقيم الافصاح الذي يطلبه قانون سوق المال وتقديم بعض المقترحات التطوير هذا الافصاح . وقد أظهر التحليل أن هناك عوامل تؤثر في محتوي القوائم المالية وتوقيت إصدارها أهمها تعدد فئات مستخدمي المعلومات المالية وتنوع واختلاف احتاجاتهم من المعلومات والتشريعات والقواعد التي تصدرها الأجهزة الرقابية بالإضافة إلى التكاليف المرتبطة بالافصاح المحاسبي وعلى الرغم من ذلك فإن القوائم المالية التي تعد وفقا لمبادئ المحاسبية المتعارف عليها مازلت تعلب دور هام في توفير المعلومات الملائمة لاحتياجات المستخدمين.

واقترحت الدراسة بعض ما يلي:• إعداد قوائم مالية ربع سنوية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية. • أن تضمن القوائم المالية الايضاحات وأي تغيرات في المبادئ المحاسبية

[1] – عبد الستار مصطفى الصباح، سعود جايد شكور العامري، مرجع سبق ذكره، ص 52.

والتعديلات الجوهرية في التقديرات المحاسبية وتصحيح الأخطاء والقيم السوقية للعناصر المدرجة على أساس التكلفة التاريخية.

3. **دراسة (مطر، 1993) بعنوان:** " تقييم مستوي الإفصاح الفعلي في القوائم المالية المنشورة للشركات المساهمة العامة الأردنية في ضوء قواعد الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية"، حيث اشتملت علي عينه مكونة من (30) شركة تبين أن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بوجه عام حوالي 80 % من متطلبات وشروط الإفصاح المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية إلا أن هذا الإفصاح وكما أظهرت نتائج الدراسة يتفاوت في مداه بين القوائم المالية الأساسية (الميزانية العمومية الأرباح والخسائر والتغيرات في المركز المالي) أو فيما بين عناصر كل قائمة منها على حدة الأمر الذي يوجب منحة عناية أكبر نحو تحقيق الاتساق المطلوب في الإفصاح الفعلي علي مستوي جميع هذه القوائم. أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :1- إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية الحد الأدنى من مطلبات الافصاح المحاسبي، اذ يصل مستوي هذا الافصاح الى مايقارب 80 % وهو مستوي معقول. لا يوجد تفاوت في مستويات الافصاح بين القوائم المالية نفسها وبين عناصر كل قائمة من هذه القوائم علي حذي، وهذا ما أظهرت نتائج الاختبارات الإحصائية التي بينت علي عدم وجود فروق معنوية ذات دلالة إحصائية بين مستويات الافصاح الفعلي في القوائم المالية ومستويات الافصاح المنصوص عليها. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات :

1- أن يعمم الالتزام وأصول المحاسبة الدولية في إعداد البيانات المالية ليشمل جميع الشركات المساهمة العامة .

2- أن تولي الشركات عناية أكبر لمتطلبات الافصاح في جميع القوائم المالية .

4. **دراسة (سعادة، 1995) بعنوان:** " الإفصاح في التقارير المالية للشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية في ظل معايير المحاسبة الدولية"

اشتملت العينة علي المدراء الماليين للشركات الصناعية المساهمة العامة والبنوك وموظفي الدولة وشركات الوساطة في سوق عمان للأوراق المالية وقطاع الوسطاء في سوق عمان الدولي والمستثمرين والبنوك والشركات الصناعية ومدقي الحسابات القانونيين الأردنيين حيث أظهرت الدراسة أن قطاع مدققي الحسابات القانونيين حصلوا علي أعلي النسب في أهمية الإفصاح نظرا الإلزام مدققي الحسابات بقواعد المحاسبة والتدقيق الدولية من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين تلاه الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ثم قطاع البنوك.

5. **دراسة (صلاح، 1995) بعنوان:** " تطوير معايير الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للمشروعات ذات النشاط الدولي العاملة في مصر دراسة نظرية تطبيقية حيث أوصت الدراسة بتطوير الإفصاح المحاسبي في البلاد بحيث يتم اصدار معايير ملزمة تاخد باعتبارها الاتجاه نحو التوسع في الإفصاح شكلا وموضوعا للوفاء باحتياجات المستخدمين .

وقدمت الدراسة برنامج يقوم علي نوعين من الدعائم هما: أولا: دعائم أساسية : تمثل الهياكل التي يقوم عليها بناء المعايير بما يضمن فاعليتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المأمولة منها ومتابعة تنفيذ المعايير ويتم إعطاء المعايير الصادرة قوة القانون لضمان التزام الشركات بتطبيقها مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الدولية الصادرة عن الهيئات والجمعيات المعروفة في هذا المجال . ثانيا: دعائم مساعدة وتمثل عناصر ضرورية لتوفير المناخ اللازم لضمان النجاح في تطبيق البرنامج المقترح وتشمل تطوير نموذج الاتصال المحاسبي ليتناسب واحتياجات المستخدمين في ظل التوسع في الإفصاح وإعادة النظر في وظيفة ومهام مراقب الحسابات . وأخيرا تنشيط سوق الأوراق المالية لينعكس بدوره علي تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي وضمان الالتزام بالمعايير الصادرة بصورة تلقائية.

6. **دراسة (الملحم، 1997) بعنوان:** " مدي التزام جميع الشركات المساهمة السعودية عند إعداد تقاريرها بالمتطلبات الإلزامية للإفصاح المحاسبي طبقا لنظام الشركات السعودي وكذلك معيار العرض والإفصاح العام".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المدى التزام الشركات المساهمة السعودية بمتطلبات الافصاح المحاسبي وفقا لمعيار العرض و الافصاح المحاسبي . ومن أهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :

عدم التزام جميع الشركات المساهمة السعودية بالافصاح عن المعلومات الإلزامية وقد تراوحت نسبة الالتزام بين 59 . 62 %، كحد أدني و 90 ,

77 % كحد أقصي أما النسبة العامة لعدم الالتزام فقد كانت 21 , 42 % وقد انتهي الملحم أن النتائج التي تم التوصل إليها تعني أنه مهما كانت الإجراءات المتبعة للرقابة على عملية الالتزام بواسطة وزارة التجارة أو الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين فهي تعتبر غير كافية.

وقدمت الدراسة برنامج يقوم علي نوعين من الدعائم هما: أولا: دعائم أساسية : تمثل الهياكل التي يقوم عليها بناء المعايير بما يضمن فاعليتها ونجاحها في تحقيق الأهداف المأمولة منها ومتابعة تنفيذ المعايير ويتم إعطاء المعايير الصادرة قوة القانون لضمان التزام الشركات بتطبيقها مع الأخذ في الاعتبار التوصيات الدولية الصادرة عن الهيئات والجمعيات المعروفة في هذا المجال . ثانيا: دعائم مساعدة وتمثل عناصر ضرورية لتوفير المناخ اللازم لضمان النجاح في تطبيق البرنامج المقترح وتشمل تطوير نموذج الاتصال المحاسبي ليتناسب واحتياجات المستخدمين في ظل التوسع في الإفصاح وإعادة النظر في وظيفة ومهام مراقب الحسابات . وأخيرا تنشيط سوق الأوراق المالية لينعكس بدوره علي تحسين مستويات الإفصاح المحاسبي وضمان الالتزام بالمعايير الصادرة بصورة تلقائية.

7. **دراسة (طه، 1999) بعنوان:** " الإفصاح المحاسبي ودوره في تنشيط أسواق المال العربية"

هدفت الدراسة إلى مايلي

1- توضيح طبيعة الافصاح المحاسبي واهميتة ومحدداتة بالنسبة للمستثمرين والاسواق المالية في الدول العربية .

2- تحديد طبيعة اهداف القوائم المالية والمعلومات التي تتضمنها .

3- تحديد متطلبات العرض والافصاح المحاسبي في القوائم المالية .

4- تحديد الاطار التشريعي الذي يحكم الافصاح في الدول العربية.

5- دور الافصاح في مواجهة الأدوات المالية المعاصرة والسياسات المحاسبية لمعالجة هذه الأدوات.

ولخصت هذه الدراسة على الآتي:

1. العمل على تبني مبادئ محاسبية موحدة في الدول العربية تحكم إعداد القوائم المالية الأساسية والإضافية، وعلى ضوئها يمكن الحكم على مدى كفاية الإفصاح المحاسبي من قبل المراقب الخارجي للحسابات في القوائم المالية والتقارير المنشورة.

2. العمل على أن يتم الإفصاح المحاسبي بالطريقة التي تعود على المستثمرين بالمنفعة وتزويد الأسواق المالية بالمعلومات اللازمة والدقيقة في الوقت الملائم.

3. العمل على استخدام المصطلحات الصحيحة والموحدة وعدم الدمج أو الحذف المخل.

4. العمل على وضع متطلبات إلزامية من قبل الوزارات والمصالح والهيئات المختصة يتم من خلالها تحديد نوعية المعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية ومرفقاتها والمواعيد المحددة كحد أقصى لنشرها حتى لا تتقادم أو تصبح عديمة المنفعة.

5. وضع المعايير الدقيقة للمراجعة وتطويرها باستمرار للارتقاء بمستوى المهنة ولحث إدارة الشركات على توفير القدر الكافي من المعلومات في القوائم المالية.

6. تدعيم دور المراقب الخارجي للحسابات في إبداء ملاحظات وإعداد تقريره والإفصاح عن المخاطر الكامنة في المشروعات وتخفيض احتمالات الغش في كل عنصر من عناصر القوائم المالية حتى يكون تقريره بمثابة تأكيد للإفصاح المحاسبي.

7. التوسع في استخدام الملاحظات والهوامش والجداول والمقارنات والملاحق والمذكرات والإيضاحات لتوفير القدر الكافي من المعلومات المحاسبية وغيرها والتي قد تعجزعن توفيرها القوائم المالية.

8. إنشاء معيار للإفصاح المحاسبي للعمليات مع ذوي العلاقة يوضح طبيعة المعاملات وأهمية هذه العلاقة للمستثمرين والمتعاملين في الأسواق المالية، حتى تكون المعلومات الواردة بالقوائم المالية واضحة وقابلة للمقارنات.

8. **دراسة (الخطيب، 2002) بعنوان:** " الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات العامة الأردنية في ظل معيار المحاسبة الدولي".

هدفت الدراسة إلى آلية عرض البيانات والمعلومات الضرورية المتعلقة بعرض البيانات المالية في الشركات المساهمة العامة في الأردن، وبما يتعلق بمبدأ الإفصاح

للأغراض العامة لضمان إمكانية توفير البيانات الضرورية لمستخدميها. وتكمن أهمية هذه الدراسة في الفائدة المتوخاة من مبدأ الإفصاح في الشركات المساهمة العامة في الأردن، والتي يمكن توضيحها في النقاط الآتية:

1. توفير المعلومات للأخرين.
2. يخدم الجهات الحكومية في عمليات تحديد الضريبة.
3. يسهل عملية التدقيق.
4. يقدم الخدمة للتحليل المالي.

ولقد أظهرت الدراسة النتائج الآتية:

1. لا يوجد اختلاف في أهمية البنود التي تتضمنها التقارير المالية السنوية المنشورة لفئة المحللين الماليين في البنوك والمؤسسات الدولية والمستثمرين بين الأفراد بما يعني أنه يمكن وضع أسس وقواعد موحدة للإفصاح تعني بحاجات الفئتين معا.
2. احتلت البيانات المالية المرتبة الأولى كمصدر للمعلومات.
3. إن الشركات المساهمة العامة الأردنية تلبي بشكل عام في قوائمها المالية متطلبات الحد الأدنى من الإفصاح عن المعلومات التي تتطلبها أصول المحاسبة الدولية.
4. هناك علاقة نوعية بين مستوى الإفصاح ونوع الصناعة كونها شركة صناعية أو خدمية.

9. **دراسة (خشارمه، 2003) بعنوان** : المستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن"، معيار المحاسبة الدولي رقم (30) – دراسة ميدانية".

هدفت الدراسة إلى قياس مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن. وقد تم تلخيص متطلبات المعيار المحاسبي الدولي رقم 30 إلى بنود قسمت إلى أجزاء رئيسية، الأول تتضمن متطلبات المعيار الخاصة بقائمة للدخل والأرباح والخسائر، والثاني تضمن متطلبات المعيار الخاصة بالميزانية العمومية، ولتحقيق أهداف هذه الدراسة فقد تم تصميم استبانه وزعت على عينة الدراسة التي شملت المدراء الماليين ومديري التدقيق الداخلي في البنوك والشركات المندمجة. خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. اتفاق آراء المجيبين حول أهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (30).
2. اعتبرت متطلبات المعيار المحاسبي الدولي مهمة جدا من وجهة عينة الدراسة الممثلة للشركات المندمجة في المملكة. .
3. بينت الدراسة أيضا أن هناك بعض المعوقات التي تعترض تطبيق المعيار بدقة شملت القصور في تدريب الموظفين، وتحديث أسس العمل المحاسبي بما يتلاءم مع تطبيق المعيار المحاسبي رقم (30).

اوصت الدراسة التوصيات التالية:

1. تعديل بعض بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (30) ليتلاءم مع القوانين والتشريعات السارية وبما يخدم المجتمع المحلي.
2. إدخال أنظمة آلية متطورة ضمن المؤسسات المالية لمواكبة التطورات.
3. إجراء المزيد من الدراسات حول تطبيق المعايير الدولية الأخرى في المؤسسات المالية الأردنية.

10. **دراسة (الملحم، 2003) بعنوان:** "معوقات وأسباب عدم الالتزام بالتطبيق الكلي المتطلبات الإفصاح المحاسبي في الشركات المساهمة السعودية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الأسباب والمعوقات التي تحول دون التطبيق الكلي المتطلبات الإفصاح المحاسبي الإلزامية من قبل الشركات المساهمة السعودية. ولتحقيق أهداف البحث فقد تم استطلاع أراء عينة تشمل فئات يقع على عاتقها الدور الرئيسي في عملية تطبيق المعايير المحاسبية.

وقد بينت الدراسة إلى أن أهم أسباب عدم الالتزام كانت ضعف آلية الإلزام وضعف البرامج التعليمية وقلة المحاسبين المؤهلين. كما عزت النتائج الأسباب إلى ض عف الإدراك بمفاهيم وأهداف المحاسبة وعدم إعطاء دور هام للقطاع الخاص في تقرير ما يلائمه من معايير.

وللتغلب على هذه الأسباب أوصت الدراسة قيام وزارة التجارة أو من يمثلها بتذكير الشركات بالمتطلبات الإلزامية وفرض العقوبات الصارمة عليها في حالة ثبوت عدم التزامها. كما أوصت الدراسة بإنشاء وحدة إشراف ومراقبة خاصة للتأكد من تطبيق معايير الإفصاح المحاسبي. ولرفع مستوى الالتزام أوصت الدراسة على تكثيف البرامج التعليمية والتدريبية المستمرة للتعريف بمفاهيم وأهداف المحاسبة وكذلك بمعايير الإفصاح المحاسبي. ولزيادة احترام القطاع الخاص لمعايير الإفصاح، تقترح الدراسة إعطائهم دور أكبر لتقرير ما يلائمهم من معايير في مرحلة تطوير ومراجعة واعتماد المعايير.

11. **دراسة (جربوع، 2006) بعنوان:** " مدي تطبيق القياس والافصاح في المحاسبة عن المسئولية الاجتماعية بالقوائم المالية في الشركات في قطاع غزة"

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي :

1- تحديد مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية.

2- التعرف على أسس وأساليب الافصاح عن المعلومات المسئولية الاجتماعية في القوائم المالية التي تقدمها الشركات بقطاع غزة.

3- توفير المعلومات عن السياسات والبرامج الإجتماعية لهذ الشركات. وخلصت الدراسة إلى أن الإفصاح عن المسؤلية الاجتماعية يجب أن يتم في قوائم مالية تعرض الأداء الاجتماعي إلى جانب الأداء الاقتصادي وذلك بالنسبة للالتكاليف والمنافع إلى يمكن قياسها كميا حتي تتم عملية المقابلة بين التكاليف والمنافع الاجتماعية النقدية، أما بالنسبة للبنود التي لايكمن الوصول إلى قياسها كميا فيمكن عرضها أما في القوائم الملحقة أو كملاحظات هامشية . ومن أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:

- **الدراسات الاجنبية:**

فيما يلي عرض لبعض الدراسات السابقة التي لها أهمية في تعزيز النواحي النظرية والتطبيقية لهذا البحث، والتي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. **دراسة Aly M HEWAIDY & Abdullah Al MUTAWAA سنة 2010**

بعنوان "مستوى الإفصاح ومدى امتثاله لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS: دراسة تطبيقية حول المؤسسات الكويتية"

تناولت هذه الدراسة مدى امتثال المؤسسات الكويتية لمتطلبات الإفصاح بموجب معايير التقارير المالية الدولية مبينة العوامل المؤثرة على مستوى الإفصاح. ولغرض تحقيق أهداف هذه الدراسة تم تصميم مؤشر يتضمن 101 بند خاصة ب 12 معيار محاسبي دولي (IAS18، IAS16، IAS14، IAS10، IAS1، IAS34، IAS32، IAS28، IAS27، IAS24، IAS23، IAS21)، وتم تطبيقه على 48 مؤسسة. بينت نتائج التحليل الإحصائي أن مستوى الإفصاح في المؤسسات محل الدراسة يقدر ب 69%، وأن نسبة عدم امتثال المؤسسات للإفصاح والتي تقدر ب 31٪ كانت نتيجة أسباب اقتصادية.

2. **دراسة Nidal Omar Zallout Et al سنة 2013 بعنوان** "درجة الإفصاح والتحفظ في القوائم المالية السنوية في المؤسسات المساهمة الصناعية والخدمية المدرجة في بورصة عمان"

تناولت مدى امتثال المؤسسات المساهمة العامة الأردنية لتطبيق مؤشر الإفصاح المحاسبي المقترح، وكذلك مدى تأثير محاسبة التحفظ. وكمرحلة أولى قام الباحثون بتصميم مؤشر لقياس الإفصاح المحاسبي في المؤسسات محل الدراسة يتضمن 105 بند مقسمة على النحو الآتي:

- مؤشر الإفصاح عن الميزانية (45 بند).
- مؤشر الإفصاح عن بيان الدخل الشامل (30 بند).
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التغيرات في حقوق الملكية (7بنود).
- مؤشر الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية (7 بنود).
- مؤشر الإفصاح عن ملحقات القوائم المالية (16 بند).

توصلت الدراسة إلى أن المؤسسات محل الدراسة لديها اهتمام كبير بالإفصاح المحاسبي حيث قدرت نسبة امتثالها لمعايير الإفصاح 92 . 85 %، إلا أنه لا يوجد امتثال كامل لمتطلبات الإفصاح وفق المؤشر التي تم اقتراحه. ويرى الباحث أن أحد التفسيرات المحتملة لعدم وجود الامتثال الكامل يرجع إلى التغير المستمر والسريع في التشريعات التي تهدف إلى توفير المعلومات اللازمة، والتي ينبغي تواجدها في القوائم المالية لمساعدة مختلف المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

3. **دراسة Ferdy VAN BEEST et al سنة 2009 بعنوان** "جودة التقارير المالية:" قياس الخصائص النوعية"

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح فعالية اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRSعلى جودة القوائم المالية، من خلال دراسة الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن للمعايير أن تؤثر على قرار فائدة المعلومات في إعداد القوائم المالية". للإجابة على هذه الإشكالية اعتمد الباحثون على أداة شاملة لقياس جودة القوائم المالية استنادا إلى الخصائص النوعية التي تطرق إليها مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB). تم في الدراسة التطبيقية الاعتماد على التقارير المالية الخاصة بسنة 2007، 2008 و 2009 ل 231 مؤسسة مدرجة في بورصة الولايات المتحدة، المملكة المتحدة والبورصة الهولندية من أجل تقييم جودة القوائم المالية المعدة وفق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ووفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP)، لتحقيق

أهداف البحث تم تصميم استبيان يضم 21 سؤال مقسمة على خمسة خصائص نوعية (الملاءمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة، الوقتية) وتوصل الباحثون إلى أنه هناك درجة عالية من حيث تحقق الخصائص النوعية السابقة الذكر مع وجود بعض القيود المتعلقة بالصدق والثبات، كما توصل البحث إلى أن القوائم المالية المعدة وفق معايير (IFRS) أكثر ملاءمة من القوائم المالية المعدة وفق ((US GAAPهذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن القوائم المالية المعدة وفق ((US GAAPأكثر تمثيل للواقع العرض العادل) من القوائم المالية المعدة وفق (. (IFRSوفي الأخير قدم الباحثون جدول يلخص نماذج قياس جودة القوائم المالية (نماذج الاستحقاق، قيمة الملاءمة، البنود الخاصة في القوائم المالية وطريقة الخصائص النوعية).

4. **دراسة،Vera PALEA سنة 2013 بعنوان** "معايير التقارير المالية الدولية (IFRS/IAS) وجودة القوائم المالية:

دروس من التجربة الأوروبية" ناقشت هذه الدراسة أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IAS/ IFRS) في أوروبا على جودة القوائم المالية، حيث بينت الدراسة أن اللائحة الأوربية 1606 / 2002 حددت هدفا فعالا يتمثل في تحسين نوعية التقارير المالية؛ وأن الهدف الأساسي من اعتماد معايير التقارير المالية الدولية (IFRS في الاتحاد الأوروبي هو ضمان مستوى أعلى من الإفصاح والشفافية والتي تؤدي بدورها إلى فعالية وكفاءة السوق المالي. اعتمدت هذه الدراسة على استعراض الدراسات التجريبية التي بينت أن اعتماد معايير التقارير المالية الدولية يحسن من جودة القوائم المالية. وتوصل الباحث إلى أنه يمكن تحديد جودة القوائم المالية من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية الرئيسية والثانوية (القابلية للتحقق، القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للفهم)، كما أشار الباحث إلى وجود طرق أخرى يمكن من خلالها قياس موثوقية جودة القوائم المالية من بينها جودة المحاسبة التي تركز على إدارة الأرباح أو طريقة الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب.

5. **دراسة Panagiotis E.DIMITROPOULOS & al سنة 2013 بعنوان** "أثر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على جودة المحاسبة: أدلة على التجربة اليونانية"

بحثت هذه الدراسة في أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية ((IFRSعلى جودة المعلومات المحاسبية في اليونان وذلك من خلال الإجابة على التساؤلين الرئيسيين التاليين: أولا: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيخفف من سلوك إدارة الأرباح في المؤسسات اليونانية"؛ ثانيا: "ما إذا كان اعتماد معايير التقارير المالية الدولية سيؤثر على أهمية المعلومات المحاسبية (الأرباح والقيمة الدفترية)". وللإجابة على التساؤلين السابقين تم الاعتماد على عينة من المؤسسات المدرجة في بورصة أثينا لمدة ثماني سنوات (من سنة 2001 إلى غاية سنة 2008). توصلت هذه الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ساهم على نحو فعال في تقليل ممارسات إدارة الأرباح، الحد من التباين في المعلومات، توفير معلومات جيدة تعكس الوضع المالي والاقتصادي للمؤسسات مع زيادة أهمية الاعتراف بالخسائر في الوقت المناسب. بالإضافة إلى زيادة أهمية الأرقام المحاسبية المدرجة في القوائم المالية والتي تم الإفصاح عنها. و-

6. **دراسة Edilson PAULO et al, سنة 2013 بعنوان** "أثر اعتماد معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات البرازيلية والأوروبية"

انطلقت هذه الدراسة من عدة عوامل يمكن أن تؤثر على جودة المعلومات المحاسبية (خصائص المؤسسة، الممارسات والإجراءات المتبعة في إعداد البيانات المالية، نظام الحكم، سوق رأس المال، التنظيم...) وتحديدا ركزت على عامل مدى تأثير معايير المحاسبة على نوعية الأرقام التي تم الإفصاح عنها وذلك نظرا إلى أن المحاسبة الدولية ذات جودة أعلى. تناول البحث التساؤل الرئيسي التالي: "ما هي آثار اعتماد IFRS على جودة المعلومات المحاسبية التي تم الإفصاح عنها من طرف المؤسسات البرازيلية والأوربية؟". وبناء على ما سبق، فإن الدراسة هدفت إلى تحليل أثر اعتماد IFRS على جودة الأرباح المعلنة من قبل المؤسسات العامة البرازيلية والأوروبية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية 2011. وأظهرت النتائج أن نوعية المعلومات المحاسبية لم تتحسن بشكل ملحوظ مقارنة بفترة ما قبل اعتماد IFRS ويرجع سبب ذلك إلى الأزمات المالية التي حدثت بعد سنة 2005، بالإضافة إلى أنه توجد عوامل أخرى تؤثر على جودة المعلومة المحاسبية كالشفافية، البيئة الاقتصادية للمؤسسة، مصادر رأس المال الرئيسية، كفاءة سوق رأس المال.

المطلب الثاني: أوجه التشابه والاختلاف

الجدول رقم (05): يمثل أوجه التشابه والاختلاف للدراسات السابقة

الدراسة	أوجه التشابه	أوجه الاختلاف
1- دراسة الحسيني	نفس المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)؛ اعتماد نفس المنهج في الدراسة (الوصفي التحليلي)؛	المتغير التابع (العناصر الغير عادية)؛ نتائج الدراسة: أن هناك اختلاف بين الشركات المساهمة في تبويب العناصر غير العادية بقائمة الدخل.
2- دراسة (السيد ، 1993)	اعتماد نفس المنهج (تاريخي والوصفي التحليلي)؛ نفس أهداف الدراسة، وذلك بتحديد أهداف القوائم المالية والتعرف على مستخدميها. نفس النتائج.	الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
3- دراسة (مطر، 1993)	نفس متغيرات الدراسة (الفصاح المحاسبي، القوائم المالية)؛ نفس الهدف من الدراسة	المتغير المستقل (التحليل المالي) الإطار الزماني والمكاني

	(التعرف على أنواع الإفصاح المحاسبي و العوامل المؤثرة فيه)؛	للدراسة.
4- دراسة (سعادة، 1995)	نفس المتغير المستقل (الإفصاح). اعتماد نفس المنهج في الدراسة.	الأداة المستخدمة في معالجة الدراسة (المقابلة)؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ نتائج الدراسة.
5- دراسة (صلاح، 1995)	نفس المتغير المستقل(الإفصاح). اعتماد نفس المنهج في الدراسة؛ نفس متغيرات الدراسة (التدقيق الداخلي/ ادارة المخاطر).	متغيرات التابعة (القوائم المالية، التحليل المالي). هدف الدراسة. نتائج الدراسة.
6- دراسة (الملحم، 1997)	نفس متغيرات الدراسة (الفصاح المحاسبي)؛ نفس الهدف.	نتائج الدراسة؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
7- دراسة (طه، 1999)	نغس المتغير (الإفصاح المحاسبي)؛ بعض أهداف الدراسة.	أدوات الدراسة(المقابلة) نتائج الدراسة.
8- دراسة (الخطيب، 2002)	نفس المتغير المستقل (الإفصاح المحاسبي)؛ نتائج الدراسة.	هدف الدراسة. الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
9- دراسة (خشارمه، 2003)	نفس متغيرات الدراسة(الإفصاح المحاسبي، البيانات المالية). نفس الهدف .	نتائج الدراسة. الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
10- دراسة (الملحم، 2003)	نفس المتغير(الإفصاح المحاسبي)	المتغيرات التابعة الإطار الزماني والمكاني

	نفس الهدف	للدراسة. نتائج الدراسة
11- دراسة (جربوع، 2006)	نفس المتغيرات الدراسة(الإفصاح المحاسبي، القوائم المالية) بعض الأهداف.	نتائج الدراسة الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
الدراسات الأجنبية		
& Abdullah Al MUTAWAA Aly M HEWAIDY	نفس متغيرات الدراسة (الافصاح)؛ نفس الأهداف	نتائج الدراسة؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ نوع الدراسة.
Nidal Omar Et al Zallout	نفس متغيرات الدراسة (الإفصاح/القوائم المالية)؛ نتائج الدراسة؛ أهداف الدراسة.	الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ نوع الدراسة؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة.
Ferdy VAN BEEST et al	نفس بعض المتغيرات.	نوع الدراسة؛ نتائج الدراسة؛ هدف الدراسة.
Vera PALEA	نفس بعض متغيرات الدراسة (القوائم المالية)؛ نفس الهدف من الدراسة؛ بعض النتائج.	نوع الدراسة؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ المنهج المتبع في الدراسة.
Panagiotis E.DIMITROPOULOS & al	بعض النتائج.	متغيرات الدراسة؛ الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ هدف الدراسة.
Edilson PAULO et al	بعض متغيرات الدراسة؛ نفس الهدف.	الإطار الزماني والمكاني للدراسة؛ بعض النتائج.

المصدر: من إعداد الطالبين

المطلب الثالث: موقع الدراسة من الدراسات السابقة

بعد طرح اهم الدراسات السابقة وأوجه التشابه والاختلاف. يمكن عرض مميزات دراستنا عن الدراسات السابقة في النقاط التالية:

- اعتماد في جانب التطبيقي على المقابلة.
- التطرق إلى امتثال المؤسسة لمتطلبات الإفصاح.
- توضيح الأطراف المستفيدة من معلومات التحليل المالي.
- معرفة العلاقة بين الإفصاح المحاسبي والقوائم المالية.
- التعرف على إجراءات المتبعة غي إعداد البيانات المالي.
- إبراز نوعية وجودة المعلومات المحاسبية التي تم إفصاح عنها.
- التعرف على طرق الإفصاح للقوائم المالية.
- الاحاطة بكافة الجوانب المتعلقة بكل من الفصاح وتحليل المالي للقوائم المالية.

خلاصة الفصل:

ورد في هذا الفصل الإطار النظري للإفصاح المحاسبي، حيث تم التطرق إلى ماهية الإفصاح المحاسبي وأهم المقومات والأساليب والجهات المستخدمة له، كما تطرقنا إلى العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي، حدوده ومعيقاته، واهم الأسباب التي تدفعنا إلى الالتزام به.

بالنسبة للإفصاح المحاسبي نستنتج أنه تقديم المعلومات الضرورية لمختلف الجهات المستفيدة منها لاتخاذ القرارات اللازمة، كما تكمن أهميته في توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين والدائنين، وحتى المحللين الماليين، والمعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمنشأة والتزاماتها بالإضافة إلى توفير مختلف القوائم

والتقارير المالية، والهدف من الإفصاح المحاسبي هو توجيه سلوك المنشأة لوجهة معينة من قبل الجهات التي تملك سلطة فرص الإفصاح عن معلومات معينة، كما أن الإفصاح المحاسبي مقومات يرتكز عليها، وهي المستخدم المستهدف للمعلومة المالية، أغراض استخدام المعلومة المحاسبية بحيث يجب ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومة المحاسبية يعنصر الملائمة، كذلك طبيعة ونوع المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، ولا يتم الإفصاح المحاسبي بشكل دقيق إلا بإتباع واستخدام أساليب وطرق مناسبة تلائم بيئة المؤسسة، وهذا ما نريد اسقاطه في الفصل الثاني المتمثل في الجانب التطبيقي، دراسة ميدانية في مؤسسة باتيمتال.

الفصل الثاني

دراسة ميدانية في مؤسسة باتيميتال

تمهيد

أصبحت المؤسسات الجزائرية بمستوياتها الإدارية المختلفة تتخذ اتخاذ قرارات معينة خاصة الاستراتيجية منها بالاعتماد على البيانات و المعلومات المالية المفصح عنها في القوائم المالية من طرف المحاسبين.

بعدما تطرقنا إلى كل من التدقيق المحاسبي واتخاذ القرار من جانبها النظري سنقوم بإسقاط المفاهيم النظرية على أرض الواقع حيث أخذنا مؤسسة المباني الصناعية والنحاس "باتيميتال" بعين الدفلى كميدان لإجراء هذه الدراسة محاولين بذلك إبراز الجوانب المتعلقة بالموضوع المتمثل في: الإفصاح المحاسبي للقوائم المالية لغرض التحليل المالي.

و ذلك من خلال إجراء مقابلة مع المكلفين بتسيير المؤسسة وطلب الوثائق المعتمدة في الدراسة حيث يتضمن ثلاث مباحث بحيث اشتمل على تقديم عام للمؤسسة ومختلف الخطوات المتبعة للإفصاح والمعلومات الممكن افصاحها والتي تساعد على اتخاذ القرارات في المؤسسة.

المبحث الأول: تقديم مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى

تعد مؤسسة باتيميتال من أكبر المؤسسات الإقتصادية التي إنشقت بعد الإستقلال ،وقد جاءت هذه المؤسسة بعد سلسلة من التقسيمات للمؤسسة الأم ،وفي هذا المبحث سنقوم بدراسة المؤسسة المؤسسة الأم ومؤسسة باتيميتال والهيئة المستقبلة لنا في المؤسسة .

المطلب الأول: نشأة مؤسسة باتيميتال

أثناء الفترة الإستعمارية كان الإقتصاد الجزائري في يد المعمرين وعلى سبيل المثال مؤسسة ديرا فورا (DERAFOUR) نسبة إلى الفرنسي ديرا فورا ، حيث كانت له ورشة كبيرة تعمل عبر التراب الوطني مقرها بالجزائر العاصمة ، مهمتها الأساسية هي الهندسة المدنية وتركيب الهياكل المعدنية، بعد الإستقلال مباشرة عمدت الجزائر النظر في بعض المؤسسات وإتخاذ القرارات اللازمة من أجل الإنطلاقة القوية للإقتصاد الوطني، وهي من أهم المؤسسة الوطنية للحديد وفي سنة 1968 صارت تسمى سميتال (SN-METAL) أصبح يطلق عليها اسم (DERAFOUR)، حيث بقيت تمارس النشاط السابق لمؤسسة ديرا فورا، ولكن أضيف لها نشاطين آخرين وهما التلحيم والتذويب حيث مارست نشاطها إلى غاية 1983 أصبحت سيميتال تسمى باسم باتيميتال نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وفي تحويلها لمؤسسات عمومية اقتصادية .

نتجت المؤسسة العمومية الاقتصادية باتيميتال وهي واحدة من فروعها السبعة وهي شركة ذات السهم أنشأت في ديسمبر 1997.

وفي ديسمبر 1997م تفرعت مؤسسة BATIMITAL بدورها إلى سبعة وحدات وهي :

. BATIGEC: مكلفة بالمهندسة المدنية المعمارية

. BATICIM:إنتاج الأعمدة الحديدية الكهربائية

. BATIRIM:تختص بتركيب وصيانة المواد المعدنية

.BATINCO:مكلفة بلدراسات التقنية

.BATICOMPO:صناعة الأغطية المعدنية

. COTRANS : مكلفة بالنقل والعبور للمواد المستوردة والمشتريات

.BATICICI:شركة المباني الصناعية تختص في إنتادج البناءات الحديدية والتنحيس

وفي 30 جانفي 2005تم إعادة هيكلة الشركة الأم باتيميتال إلى ثلاث شركات جديدة منها :

شركة البناءات المعدنية والنحاسية للغرب وتضم باتيميتال غرب وحدتان وحدة عين الدفلى ووحدة وهران :

. وحدة الهياكل المعدنية والتنحيس بوهران

. وحدة الهياكل المعدنية والتنحيس بعين الدفلى

ومنذ تاريخ 30 جانفي 2005 أصبحت المؤسسة الجديدة العمومية للبناءات المعدنية المصنعة وحدة الهياكل الحديدية والتنحيس بعين الدفلى.

أولا. التعريف بمؤسسة باتيميتال

المفهوم العام للوحدة BATICICI OUEST هي واحدة من بين سبعة فروع لمؤسسة المباني الصناعية BATIMETALهي مؤسسة ذات أسهم أسست برأس مال قدره10650000000دج وحاليا رأسمالها يقدر بـ 108580000000 دج.

ساهم في إنشائها مجموعة مؤسسات تتمثل في SUMETAL الجزائر CMC فرنسا KHEIRCHIMD HUMBOURG روسيا الفيدرالية وتختص مؤسسةBATICICI في البناءات المصنعة بما فيها الهياكل المعدنية والصناعات النحاسية تقع في الجهة الغربية للولاية وتتربع على مساحة 145.915متر مربع وتسخر له طاقة بشرية وتكنولوجية معتبرة من أجل تسديد الأهداف المسطرة إذ أنها تضمن حاليا 239عاملا كالتالي:

. إطارات(cadres) عددهم 42.

. تحكم وإشراف(maitrise)عددهم 75

. أعوان تنفيذ(execution) عددهم 122.

. قسمت شركة المباني الصناعية والنحاس BATICIإلى خمس وحدات على مستوى القطر الوطني (وحدة عنابة،حسين داي،عينالدفلى،الأغواط،وهران).مقرها الإجتماعي في عين الدفلى (المديرية العامة)التي كانت المديرية العامة للمؤسسة الأم.

وتبعا لسياسة إعادة الهيكلة التي اعتمدتها المؤسسة الأم بتاريخ 2005/01/01م تم تجميع الوحدات كالآتي:

. وحدة حسين داي+ وحدة الأغواط وسميت BATICIC CENTRE

. وحدة عين الدفلى+ وحدة وهران وسميت BATICIC OUEST

تختص المؤسسة في إنتاج المواد الحديدية والصناعات النحاسية والبناءات المعدنية وذلك استجابة لطلبات الزبون الموجهة إلى اقتصاد السوق بمقتضيات المنافسة بكل أشكالها.[1]

ثانيا . الموقع الجغرافي لمؤسسة باتيميتال .

تقع مؤسسة باتيميتال بالمنطقة الصناعية لولاية عين الدفلى ، ببلدية عين الدفلى ، حوالي 150 كلم غرب العاصمة ،يحدها من الشمال السكة الحديدية ، ومن الجنوب الطريق الوطني رقم (04) ومن الشرق والغرب المنطقة الصناعية بما فيها شركة SIMوالشركة الوطنية للجلود.

ثالثا :الموارد البشرية والمالية .

مؤسسة باتيميتال عين الدفلى مؤهلات بشرية تتمثل في كفاءات مهنية كبيرة ، وذلك في اخصاصات متنوعة:

1. مهندسي دولة .
2. تقني سامي .
3. كفاءة مهنية .

[1] وثائق داخلية من المؤسسة ،مصلحة الموارد البشرية .

4 . عامل بسيط .

أما الإمكانيات المالية :

تتمتع مؤسسة باتيميتال بعين الدفلى ، بصحة مالية جيدة وذلك بحكم ما تستحوذ من أصول حيث رأسمالها كما سبق القول يقدر بـ 190000000دج يحيوي على كل الوسائل :

إنتاج الهيكل المعدني لمجمع باتيميتال ومداخيل كبيرة مما تنجزه من مشاريع ضخمة المتمثلة في البناءات المصنعة الحديدية والنحاسية .

رابعا : أهم المشاريع المنجزة من طرف مؤسسة باتيميتال

1 . قاعات متعددة الرياضات

2 . مدرجات ملاعب كرة القدم

3 . عمارات إدارية مختلفة الأنواع

4 . حظائر السيارات منها : حظيرة أول ماي وميناء الجزائر العاصمة وتافورة

5 . مركز فاتيا للسيارات الخاصة بتيبازة

6 . ورشات الإسمنت الشلف وتبسة

7 . مركز صيانة الطائرات الخاص بالخطوط الجوية الجزائرية

8 . مركب مصنع الحليب بعريب بعين الدفلى

9 . عدد من العمارات الإدارية ومتاجر كبيرة بروسيا

10. أغلب أسواق الفلاح والأروقة الجزائية والمساحات الكبرى على مستوى التراب الوطني

11 . مدرجات والممرات الراجلين

12 . ساهمت بقسط كبير في تمهين وتكوين باتيميتال

إعتماد نشاط المؤسسة في مجال الإنجاز السعة السنوية للمواد الأولية :

. هياكل حديدية : 600 طن .

. النحاس : 250 طن .

. النجارة الحديدية : 200 طن .

أهم زبائن الوحدة بعين الدفلى :

. سونطراك .

. نفطال .

. وزارة الدفاع الوطني .

. سونلغاز .

. إسمي دال .

. المديرية العامة للأمن الوطني .

. مديرية الشباب والرياضة .

بالإضافة غلى زبائن آخرين كالمقاولين والبلديات ...الخ .

خامسا . تطوير مؤسسة باتيميتال :

عن أفاق تطور باتيميتال في ديناميكية سوق البناءات الصناعية وذلك في توسيع من أجل تلبية الطلب المتزايد باستمرار للهياكل الأساسية ذات الطابع الإقتصادي والتربوي والثقافي لغرض توفير أحسن الظروف الضرورية لإنجاز هذه المشاريع ، ركزن باتيميتال برامجها على تحقيق أربع أهداف أساسية :

1 . تحسين الطاقات البشرية والتكنولوجية .

2 . رفع قدرات إنتاج السلع والخدمات وذلك لرفع معدل التغطية لحاجات الهياكل القاعدية .

3 . بحث وترقية تقنيات جديدة وتخفيض التكاليف والتقيد بآجال الإنجاز.

4 . عقد اتفاقيات مع مؤسسات محلية أخرى بإحلال المنتجات المصنوعة محليا تدريجيا على محل المنتجات المستوردة .

ولقد عرفت باتيميتال بالرائد في الإنجازات الجزائرية للهياكل المعدنية والنحاسية والتحصيل على الاهداف المسطرة

الجدول رقم (06): منتجات مؤسسة باتيميتال

المنتج	الإنتاج
الهياكل المعدنية	كل أنواع الهياكل المعدنية مثل :المخازن ،الورشات ،العمارات الإدارية ، الهياكل الرياضية ، حظيرة السيارات ذات الطوابع ، المنازل الصيفية .
الهياكل النحاسية	انجازات وحدات الإسمنت والخزانات .
الهياكل الحديدية	كل أنواع التجارة الحديدية والعامة .

المصدر : المديرية العامة للمؤسسة

وتقوم باتيميتال حوالي 5000 طن سنويا بمختلف الإنجازات ومن حيث الموارد البشرية تتوفر الوجهة حاليا على 207 عاملا ينقسمون كما يلي :

إطارات :24

. تحكم وإشراف :44

. أعوان التنفيذ :139

المطلب الثاني :عرض ودراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال

يمكن الهيكل التنظيمي من إعطاء صورة عاكسة للمؤسسة حيث يبرز مختلف العلاقات التي تربط بين العديد من المديريات والمصالح وهذا ما سنتطرق إليه.أولا:عرض الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال

للهيكل التنظيمي دور هام في تحقيق النظام الداخلي للمؤسسة ويتمثل فيما يلي:

الشكل رقم (02): الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال.

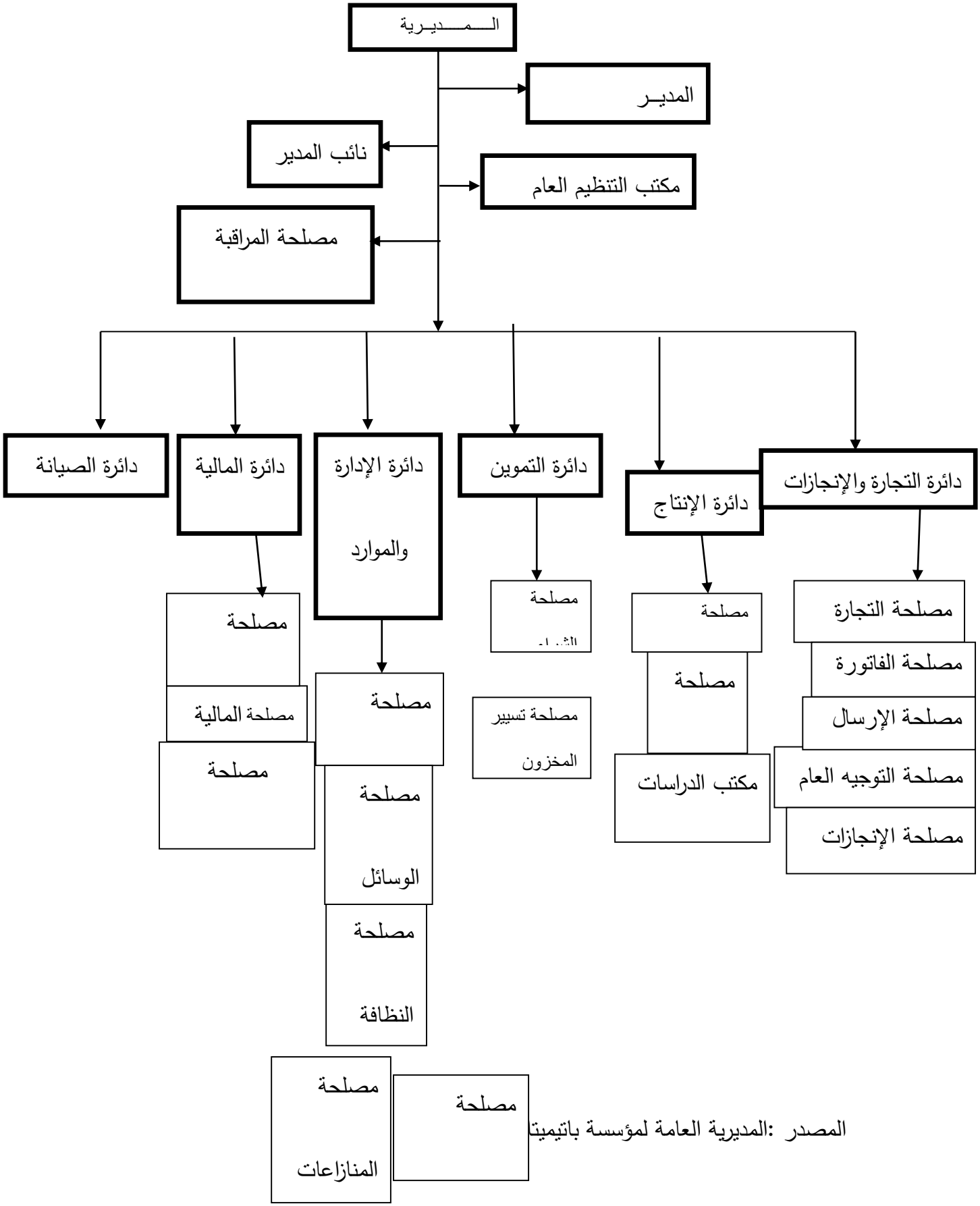

المصدر :المديرية العامة لمؤسسة باتيميتال

ثانيا: دراسة الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيميتال

يتكون الهيكل التنظيمي لمؤسسة باتيمتالمن عدة مديريات تتمثل فيما يلي:

- ✓ المدير العام : وهو المسؤول عن كل الخدمات البشرية والمالية وهو مكلف بما يلي:

. تحديد مهام المصالح الموجودة في المديرية

. ضمان حقوق المؤسسة

. تقييم الأعمال الخاصة بكل الأقسام....إلخ

- ✓ دائرة التجارة والإنجازات: تتكون هذه الدائرة من خمسة مصالح :

. مصلحة التجارة .

. مصلحة الفاتورة.

. مصلحة التوجيه العام .

. مصلحة الإرسال.

تعمل هذه المصالح بالتنسيق لضمان انجاز المهام الملقاة على عاتقها وتتمثل في:

- ➢ استقبال ملف الزبون ومراقبة الشحن وتسهيل عملية البيع .
- ➢ برمجة ملفات الزبائن وأوقات التسليم ومراقبة تنفيذ الصفقات .
- ➢ مراقبة سند الوزن المطابق للشروط المنصوص عليها وإصدار صكوك الفاتورة والتسليم وفحص الفواتير ومطابقتها لصكوك المقدمة .
- ➢ جردالعمليات اليومية الخاصة بالبيع والتسليم .

. مصلحة التجارة : تتمثل وظيفتها في تسويق المنتجات بالبحث عن الزبائن والمشاريع التي تظهر في الجرائد اليومية مثلا .

. مصلحة الفاتورة : تقوم بإعداد الفاتورة للزبائن ولها علاقة مع جميع المصالح والدوائر مثلا:كراء الآلات الرافعة ،وبيع مختلف الهياكل المعدنية ...الخ.

. مصلحة التوجيه العام : تكمن وظائفها في :

متابعة ومراقبة مشروع الإنجاز وتقييمه بنسب مئوية .

إعلام مصلحة الإرسال والإنجازات لكافة المعلومات .

تعيين الرقم التسلسلي الخاص لكل ملف من الملفات المختلفة للزبائن .

. مصلحة الإرسال : بعد إعلام مصلحة الإرسال تقوم بالدور التالي:

استقبال الإنتاج من الورشات المختلفة .

إعادة مراقبة الإنتاج .

وضع المخطط الإرسالي لكل المشاريع .

. مصلحة الإنجازات :عند استعمال المنتج من طرف مصلحة الإرسال تعمل هذه المصلحة على تركيب هذا المنتج في المكان المرادإقامة المشروع عليه ،وذلك تنفيذ لمخطط إجمالي للمشروع بطريقة مثلى.

✓ دائرة الإنتاج : تسهر على ضمان سيرورة العملية الإنتاجية من خلال الحرص على تنفيذ المخططات المنجزة من طرف التقنية (الدراسات)،وذلك وفق ما تحمله المخططات من تحليل كمي وكيفي للمادة الأولية وملحقات أخرى.

مصلحةالمنهجية :تقوم هذه المصلحة بـ :

تحضير المنهجية المتبعة .

التخطيط التام للمراحل المتبعة للإنتاج .

. مصلحة التنظيم والتوجيه :

استقبال المنهجية المتبعة في الإنتاج من مصلحة المنهجية .

تخطيط البرناج .

إصدار الأوامر والتوجيهات .

. ورشة الهياكل والتوجيه :

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة يتم تقطيع الحديد حسب الإحتياجات .

المرحلة الثانية : يتم ثقب القضبان الحديدية .

المرحلة الثالثة : يتم تجميع هذه القضبان للحصول على هياكل معدنية .

المرحلة الرابعة : تلحيم القضبان مع بعضها .

المرحلة الخامسة : دهن الهياكل المعدنية لمقاومة الصدى ومختلف العوامل المؤثرة .

. ورشة النجارة : تقوم بصنع النوافذ ، وخزانات المياه ، وأخيرا ،نحصل على منتج تام الصنع من الهياكل المعدنية ويتم استعماله في مشاريع عديدة ومختلفة .

. مكتب الدراسات التقنية :تهتم مصلحة الدراسات في هذه المؤسسة بصفة خاصة بالنظر إلى الدراسات المنجزة خارج الوحدة (من طرف الزبون) من جهة ، أو انجاز دراسات المشاريع التي تكلف بإنجازها وفق المعايير العلمية (الهندسة) المعمول بها عالميا، وتعتبر حلقة وصل بين دائرة التجارة ودائرة الإنتاج .

✓ دائرة التموين : تضم مصلحتين :مصلحة الشراء ومصلحة تسيير المخزون ، حيث تعمل على جلب المادة الأولية وكل ملحقاتها إلى دائرة الإنتاج ،وتموين دائرة الصيانة بقطع الغيار الضرورية واحترام أجال تسليمها .

. مصلحة الشراء : تقوم هذه المصلحة بتحضير طلب الشراء مدون بكل ما ينقص المخزن و يوجه إلى مدير الوحدة للإمضاء عليه ثم يوجه إلى البائع لشراء ما يلزم .

. مصلحة تسيير المخزون : وتعمل على تسيير المخزون ومراقبة السلع بشكل مستمر وكل ما يستوجب إيجاده لدى وحدة توجيه هذه المصلحة إلى البائع لشراء ما يلزم .

✓ دائرة المالية والمحاسبة :تعمل على تحصيل عوائد المادة المصنعة عند بداية إرسالها إلى مكان إقامة المشروع ، وذلك وفق حالات تقدم الأشغال بنسب متفاوتة (تسيير السيولة الخارجية للمؤسسة من مقبوضات

ومدفوعات) ،تشمل هذه الدوائر ثلاث مصالح هي : مصلحة المحاسبة ، مصلحة المالية ومصلحة المحاسبة المادية والتحليلية .

. مصلحة المحاسبة : يتمثل دورها في :

- مراقبة الوثائق المحاسبية (الفواتير ، وثيقة التسليم ، طلب الشراء...الخ) والتأكد من صحة المعلومات الموجودة بها .
- التسجيل المحاسبي لمختلف العمليات الخاصة بالوحدة .
- إدخال المعلومات المحاسبية في جهاز الكمبيوتر وهذا الأخير يقوم بمعالجة المعطيات.
- إصدار الموازنات وكل القوائم والجداول المحاسبية .
- مسك الدفتر اليومي ودفتر الجرد المرقم والممضي .
- إصدار الموازنة المحاسبية وجدول النتائج والوثائق الملحقة ومتابعة التصريحات الضريبية والميزانية الضريبية .

. مصلحة المالية : تتميز بارتباطها الوطيد مع الوسط الخارجي للمؤسسة ، وتقوم بتسيير السيولة المالية للوحدة من مقبوضات ومدفوعات ، حيث تسهر على :

- دفع الرواتب والأجور والأجوروالضرتئبوالرسوم .
- إصدار الصكوك ومتابعة دفاترها وتسديد فواتير الممونين.
- تسيير الحسابات البنكية والعلاقات مع البنوك.
- متابعة تسديد القروض المصرفيةفي إطار طلبات الخدمات الخارجية المرتبطة بالصيانة وقطع الغيار و الإستثمارات ...الخ .
- إعداد الحساب الختامي للمؤسسة بصفة دورية والتسيير اليومي للمحفظة المالية للديون ، وإشعار المديرية بذلك .
- تحليل الموازنة المالية السنوية وإصدار التقريرالدوري لنشاطات الدائرة .

. مصلحة المحاسبة المالية : تعمل على التنفيذ العلمي للمحاسبة العامة والتحليلية وإصدار الميزانية المحاسبية وجدول النتائج وتحديد الإنحرافات، وتهدف إلى التطبيق الصارم لتنظيم التبني في تسيير الموارد والمواد وصحة المعلومات والنتائج المحاسبية .

وتعمل على تحديد النتائج التحليلية المتعلقة بالإستغلال .

. إعداد الجدول الشهري لتوزيع الأعباء .

. تحديد السعر التكلفة للوحدة المنتجة ومراقبة تغييرها والوقوف على اسبابها محاسبيا.

. مسك تطبيق الأصول الثابتة والمتابعة السنوية الإهتلاكات والحفاظ على الأرشيف المحاسبي

. تنظيم عمليات الجرد المتعلقة بقطع الغيار .

. إصدار موازنات حسب الأرصدة فيما يخص ديون الزبائن ومسك دفتر محاسبة المواد .

. إحصاءجميع الممتلكات للمؤسسة من عتاد ، وسائل متنقلة ،آلاتإنتاجية ...الخ

. تصنيف هذه الممتلكات الإستثمارية حسب الحجم من تعيين موقع وجدها.

✓ دائرة الإدارة والموارد البشرية : تسهر هذه الدائرة على:

➢تسييرالملفات الإدارية الخاصة بالعمال من التوظيف ما بعد التقاعد.

➢تحضير ودفع الرواتب والأجور الشهرية وتسيير العطل السنوية والإستثنائية .

➢تسيير الملفات الإجتماعية للعمال الخاصة بالإشتراكات والتسجيل في صندوق الضمان الإجتماعي والتعويضات والخدمات الإجتماعية .

➢وضع البرامج الخاصة بتكوين العمال الجدد.

➢متابعة الملفات ذات الطابع التنازعي بين المؤسسة والعمال والمؤسسة وزبائنها امام الإدارة أو المحاكم والتي يتعذر حلها عن طريق التراضي .

تتكون هذه الدائرة من خمس مصالح هي :

. مصلحة المستخدمين: تندرج تحتها ثلاث فروع :

فرع المستخدمين: يقوم المكلف بهذا بالإشراف على الملفات الإدارية لكل عمال الوحدة وهذا فيما يخص مثلا:

تطبيق قرارات النظام الداخلي على العمال .

متابعة السلوك المهني للعمال من حيث الإنظباط في الحضور إلى العمل أو الغياب .

. الفرع الإجتماعي : لقد تم وضع هذا النوع مؤخرا ،حيث بمثابة همزة وصل بين صندوقين الضمان الإجتماعيوالعمال ، والدور الأساسي لهذا الفرع وهو دراسة ملفات العمال ، من الناحية الإجتماعية (المنح العائلية ،المصاريف الطبية والعلاجية ، وحوادث العمل ...الخ.

. فرع الأجرة : يستمد هذا الفرع معلوماته من فرع المستخدمين والفرع الغجتماعي ، وهذا لتسوية الراتب الشهري لكل عمال الوحدة .

. مصلحة النظافة والأمن : وتتكون من رئيس المصلحة الذي يشرف على مجموعة من أعوان الأمن التي تقوم بما يلي:

الحراسة ليلا ونهار للوحدة .

مراقبة سيرورة الإنتاج في الورشات .

مراقبة العمال أثناء العمل وإلزامهم باحترام القوانين ، كما لها اتصالات مع مركز الحماية المدنية وهذا في حالة وجود حالات مرض استعجالية ،حرائق ، الغاز...الخ .

. مصلحة الوسائل العامة : وتتكون هذه المصلحة من فرعين :

فرع النقل .

فرع النظافة والخدمات العامة .

. مصلحة المنازعات : تتمثل مهام هذه المصلحة في :

➢ استقبال ملفات الزبائن والموديناالمشكوك فيها من مختلف مصالح الوحدة وتحليلها وإعادة النظر فيها .

➢ دراسة المنازعات التي يقوم بها عمال الوحدة وإعادة النظرفيها (منازعات حول الأجور ،القرارات ...الخ).

. مصلحة الإعلام الآلي : تعمل على تطوير الإعلام الآلي في الوحدة .

تكوين بعض موظفي الإدارة على استعمال الكمبيوتر ،حيث تمس هذه النقطة الموظفين الذين لم يسبق لهم وأن استعملوا الإعلام الآلي .

وضع برامج خاصة لكل مصلحة من مصالح الوحدة .

المركز الطبي الإجتماعي: يشرف على هذا المركز طبيب ومساعدته ، حيث يسهر على سلامة العمال ومعالجتهم في حالة تعرضهم لأي وعكة صحية أو حادث عمل أثناء تأديتهم لأعمالهم .

✓ دائرة الصيانة : تشمل هذه الدائرة:

المكتب التقني للصيانة .

ورشة الصيانة الميكانيكية .

ورشة الصيانة الكهربائية .

ورشة صيانة الوسائل المتنقلة .

ورشة الإنتاج الميكانيكي .

محطة السوائل .

ثالثا: أهمية مؤسسة باتيميتال

تلعب مؤسسة الهياكل المعدنية والتنحيس دورا هاما على الساحة الإقتصادية الوطنية كغيرها من المؤسسات الأخرى، كذلك كونها متحصلة على شهادة الإيزو فهذا يجعلها مصدر ثقة عند مختلف الأسواق الوطنية وهذا ما ينمي الإقتصاد بطريقة أو بأخرى ، كذلك فهي في عمل دائم لمحاولة خلق إكتفاء ذاتي فيما يخص إنتاجها .

كذلك تحاول التقليص من البطالة خاصة في ولايات الوسط أين تنتشر البطالة بكثرة ولهذا فهي ذات وزن كبير على الساحة الوطنية .

رابعا: تنظيـم الإدارة:

من خلال الهيكل المرفق فإن الوحدة تقسم بحسب مستويات أفقية وعمودية ومن خلال هذا التنظيم فإن المؤسسة تشتمل على ثلاث مستويات أفقية تمثل الإدارة العليا (المديرية)، الإدارة الوسطى (مختلف الدوائر) إضافة إلى الإدارة التشغيلية والمتمثلة في المصالح ن وترتبط هذه الاخيرة بعضها على شكل عمودي كل حسب الوظائف والتخصصات التي يؤديها .

وكما ذكرنا سابقا فإن هذه الإدارة مقسمة على ثلاث مستويات ، يعمل على رأس كل مستوى أشخاص يعتبرون أبناء القطاع وإلى حد قريب أبناء المؤسسة ،فطوال الفترة التي قضيتها في تربصي لم أصادف في طريقي إطارات في المؤسسة يشغلون مناصب مسؤولية التحقوا بالمؤسسة مؤخرا أو تم استقطابهم من سوق العمل على أساس مستواهم العلمي أو خبرتهم في مؤسسات أخرى منافسة أو قطاع مكمل للقطاع الذي تشتغل به

مؤسسة BATICIC ، فجل المسؤولين (سواء كانوا رؤساء دوائر ، مسؤولي فرق ،رؤساء مصالح ، وحتى المدير)

كلهم سبق لهم أن تبرؤوا مناصب في المؤسسة أقل درجة من مناصبهم الحالية وتدرجوا للوصول إلى ماهم عليهم ، وهذا مايعكس المؤسسة أمام سوق العمل الخاص بالإطارات و خرجي الجامعات والدراسات العليا .

إن هذه السياسة التي تعتمد على ترقية الموظفين الحاليين للمؤسسة وما تحمله من ايجابيات على المؤسسة ، كونها تحفز صغار الموظفين على العمل بجهد في سبيل الترقية وتحسين المكانة في المؤسسة ، إلا أنها تحمل مساوئ كثيرة ومتعددة إضافة إلى الفخاخ التي تنصبها هذه الطريقة أمام متخذي القرار في المؤسسة ، فكما ذكرت سالفا فالمعيار الغالب في الترقية هو عامل الخبرة أوبالأحرى السنين الطويلة التي قضاهاالعامل في المؤسسة حتى لو غاب المستوى العلمي وخاصة الجامعي ، فالموظف الذي يملك مستوى علمي بسيط أو متوسط حتى وإن كان يتقن العمل القائم بالمناصب الذي يشغله وهذا راجع إلى الروتين والتعود .

المطلب الثالث :مهام ونشاطات مؤسسة باتيميتال وأهدافها

لكل مؤسسة مهام ونشاطات تقوم بها من اجل تحقيق أهدافها

أولا: مهام ونشاطات مؤسسة باتيميتال

عملت المؤسسة على تنويع نشاطاتها من أجل تحقيق أكبر قدر من الأهداف المخطط لها وتمثلت هذه المهام والنشاطات فيمايلي :

- ❖ مهام مؤسسة باتيمتال :وتتمثل فيما يلي:
  - ➢ الدراسات:وهي دراسة تقنية للمشروع من حيث المحيط والمتطلبات اللازمة
  - ➢ التصنيع :بناء على الدراسات الموضوعية تتم عملية التصنيع
  - ➢ التركيب:بعد الدراسات والتصنيع يأتي التركيب ويكون بمخطط مرقم
- ❖ نشاطات مؤسسة باتيمتال في إطار التوجيهات والأهداف العامة لإعادة هيكلة المؤسسات العمومية المقدمة من طرف الدولة فإن نشاطات المؤسسة تتمثل في:
  - ➢ تصميم المباني وغيرها من المنجزات ذات الهيكل الحديدي
  - ➢ تنظيم وتطوير الهياكل ووسائل الصيانة التي تسمح بتطوير الإدعاءات ووسائل الإنتاج

ثانيا:أهداف مؤسسة باتيميتال

إن مؤسسة لها مجموعة من الأهداف كغيرها من المؤسسات وهي تعمل وفق إطار منظم واستراتيجية مدروسة ذات دقة ومن بين هذه الأهداف التي تسعى لتحقيقها مايلي:

. كسب أكبر حصة سوقية من بين المنافسين لها .

. الزيادة في مبيعات المؤسسة ، وهو الهدف الأساسي لأي مؤسسة وذلك لتحقيق أقصى ربح ممكن .

. تصدير منتجات إلى خارج الوطن ، وهو ما حققته فعلا للإتحاد السوفياتي سابقا " مواقف السيارات ، قاعات متعددة الرياضات ..."وكذلك إنجاز مركب محركات الديازل "ساقية سيدى يوسف "بتونس .

. تلبية حاجات ورغبات الزبائن وهي مهمة كل مؤسسة .

. تطوير صناعاتها ، حيث أن المؤسسة إكتيبت شهادة الإيزو في 2001وهذا ما يدفعها لتطوير صناعتها .

. العمل على إعطاء أحسن صورة لمنتجاتها .

. تنمية النشاط السوقي وتحقيق أكبر مردودية ممكنة .

. إمداد السوق الوطنية بموادالبناء والنحاس والمعادن .

المساهمة في تطوير الإقتصاد الوطني من خلال الصادرات .

المبحث الثاني: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية:

المطلب الأول: منهجية الدراسة

1-أسلوب الدراسة: بناءا على طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها سيتمّ الإعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يعتمد على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى استنتاجات تزيد بها رصيد المعرفة والإلمام عن الموضوع محل الدراسة.

2-مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الأفراد العاملين في شركة باتيميتال والمتمثل في محاسب الشركة المدعوة حوري سهام والذي قام بإجابتنا على الأسئلة الموجهة إليه بالتفصيل.

- البرامج والاختبارات المستخدمة في الدراسة:

-استخدمنا المقابلة وقمنا بتحليلها واستخلاص النتائج من خلالها.

المطلب الثاني: عرض أدوات الدراسة

➢ **أولا: تعريف المقابلة في البحث العلمي**

تعتبر المقابلة من أهم أدوات البحث العلمي لمساهمتها في توفير معلومات عميقة وكثيرة حول الموضوع والظاهرة المراد دراستها. وتمتاز المقابلة بأنها من أكثر الأدوات دقة وذلك لقدرة الباحث على مناقشة المبحوث حول الإجابات التي يعمد إلى تقديمها وخاصة في المجتمعات الأمية. يتناول المقال الحالي مفهوم المقابلة، إجراء المقابلة، شروط أساسية للقيام بمقابلة ناجحة، حسنات المقابلة، محددات المقابلة، خصائص المقابلة ومتطلبات المقابلة.

1. مفهوم المقابلة

المقابلة هي عملية تتم بين الباحث وشخص آخر أو مجموعة أشخاص، تطرح من خلالها أسئلة، ويتم تسجيل إجاباتهم على تلك الأسئلة المطروحة. والمقابلة على أنواع منها:

1- النوع الأول: وفيه يسأل الباحث الشخص الذي يقابله أسئلة يطلب منه إجابات محددة . حيث يختار الشخص إجابات على المقاييس المستخدمة سواء أكانت أسمية، أم تراتيبيه، أم فترات، أم نسبة، ويطلق على هذا النوع من المقابلات مقابلات منظمة ويستخدم في البحوث الكمية

2- أما في البحوث النوعية، فتستخدم أسئلة مفتوحة وتكون الاستجابات مفتوحة. مثال: كيف توفق بين العمل الأكاديمي والرياضة؟ ويسمى هذا النوع ويستخدم غالبا في البحوث النوعية.

3- أما النوع الثالث فهو الذي يستخدم فيه النوعين الأول والثاني، أي أسئلة مفتوحة ومغلقة. ويطلق عليه. مثال على ذلك: الطلبة ذوي التحصيل المرتفع يمتازون بذكاء مرتفع.

ويستخدم النوع الثالث في البحوث الكمية والنوعية. ولكن استخداماته أكثر في البحوث الكمية. ومن حسنات المقابلة أنها تعطي معلومات جيدة كون الذين تتم مقابلتهم لا يخضعون للملاحظة المباشرة. كما أن الاستجابات يمكن ضبطها بصورة أفضل كون الأسئلة التي تهدم لهم محددة. ومن سيئاتها أن الباحث يلخص الاستجابات من قبل الأشخاص الذين تتم مقابلتهم على شكل تقرير، وكما هو الحال في الملاحظة فإن المقابلة يمكن أن تكون خادعة أحيانا، وأن حضور الباحث يمكن أن يحد من استجابة المستجيب.

ويمكن أن يكون المقابلة واحدة من الأنواع التالية:

1- مقابلة تتم بين شخص وآخر.
2- مقابلة جماعية.
3- مقابلة بواسطة التلفون.
4- مقابلة بواسطة البريد الإلكتروني.

2. كيفية إجراء المقابلة

1- حدد الأشخاص الذين تريد مقابلتهم.
2- حدد نوع المقابلة الذي تريد استخدامه.
3- سجل أثاء المقابلة الأسئلة والأجوبة.
4- خذ ملاحظات أثناء المقابلة.
5- حدد مكانا هادئا لإجراء المقابلة.
6- خذ موافقة الذين يرغبون في المقابلة قبل البدء بالمقابلة.
7- وضح لمشاركين الهدف من الدراسة، والوقت اللازم للمقابلة، وملخص للدراسة يعد انتهائها.
8- ضع خطة للمقابلة يتوفر فيها المرونة.
9- اشكر المشاركين بعد انتهاء المقابلة.

ونعد المقابلة واحدة من طرق جمع المعلومات الهامة، ويمكن تعريفها على أنه المحادثة المنظمة بين اثنين، السائل أو المستجيب بقصد الحصول على معلومات معينة لها علاقة بالحالة أو الموضوع المراد دراسته، وهي لا تقتصر على المحادثة فقط بل معرفة الجوانب الأخرى من المستجيب كتعبيرات وجهة وإيماءاته وحركاته. والمقابلة أما أن تكون وجها لوجها وعبر التلفون. والمقابلة يمكن أن تستخدم لوحدها أو عاملا مساعدا مع طرق أخرى في دراسة الفرد. وهي الطريقة المناسبة لجمع المعلومات من الأشخاص غير المتعلمين. كما أنها تتيح المجال للشخص الذي يجري المقابلة بالتكلم أكثر من الكتابة.

3. شروط القيام بمقابلة ناجحة:

1- درجة توافر المعلومات لدى المستجيب، فإذا لم تتوفر المعلومة المطلوبة لدى المستجيب فإنه لا يستطيع الإجابة على الأسئلة المطروحة، وقد يعزى عدم توفر المعلومة إلى النسيان أو إحجام الفرد نفسه عن الاستجابة.

2- الإدراك وهذا يعني فهم المستجيب لما هو مطلوب منه، وأي الأطر المرجعية سيعتمد عليها في التعبير عن إجابته. من هنا يأتي أهمية دور القائم بالمقابلة بالتوضيح للمستجيب ما هو الدور المتوقع منه.

3- الدافعية بمعنى أخر ما هي شدة الدافعية عند المستجيب للإجابة على الأسئلة التي توجه إليه. لذا فان العمل على زيادة تأثر العوامل التي تؤدي إلى رفع مستوى الدافعية عند المستجيب يعد أمرا هاما.

ويمكننا القول أن المقابلة هي عبارة عن استبيان شفوي، فبدلا من أن يكتب المستجيب استجاباته فإنه يتحدث بها شفويا ووجها لوجه. والقائم على المقابلة إذا كان لديه المهارة الكافية في إجراء المقابلة فإنه يحصل على معلومات كثيرة من الطرف الآخر. وقد يحصل على معلومات أكثر من أية وسيلة أخرى، بسبب أن الناس يرغبون بشكل عام في الكلام أكثر من الكتابة.

4. أهمية المقابلة

هنالك عدة حسنات للمقابلة منها:

1- العمق والحصول على معلومات منفصلة.

2- يستطيع القائم على المقابلة أن يجري تحسينات كثيرة عليها وعلى نوعية المعلومات التي يحصل عليها. كما أن بإمكانه استخدام أساليب متنوعة للتغلب على عدم رغبة المستجيب على الاستجابة، وتوضيح الأسئلة غير المفهومة، وإزالة الشكوك بينه وبين المستجيب في حالة ظهورها.

3- يستطيع القائم على المقابلة الحصول على معلومات كثيرة حول طبيعة حياة المستجيب وظروفه من خلال ملاحظته لبيئته.

4- يستطيع القائم على المقابلة من استخدام وسائل سمعية وبصرية تساعده في تحسين إجراءات المقابلة.

5- أن المقابل هو ملاحظ في نفس الوقت، فهو يلاحظ سلوك المستجيب وحركاته وإيماءاته وليس فقط ما يتلفظ به.

6- تمتاز المقابلة بالمرونة والتكيف مع مواقف الأفراد.

5. محددات المقابلة

1- أنها مكلفة ماديا وتحتاج لوقت طويل لإجرائها.

2- تتأثر نتائج المقابلة في الغالب بمزاج القائم على المقابلة أو بالتسجيلات غير الدقيقة، وكذلك بالإدراك الخاطئ. والذاكرة للشخص المستجيب.

3- هنالك بعض الجوانب الشخصية والمالية يصعب طرحها أحيانا أثناء اللقاء.

4- تبرز في المقابلة صعوبة تسجيل المعلومات، فأخذ الملاحظات يمكن أن يكون محددا بالنسبة للمقابل وللمستجيب.

5- أن توفر أشخاص مدربين ذوي كفاءة عالية على أجراء المقابلات يمكن أن يكون محدودا.

6. خصائص المقابلة

المقابلة كطريقة من طرائق جمع المعلومات لها عدة خصائص أهمها:

1- المقابل والمستجيب شخصان غريبان ومن هنا فإن على المقابل أن يقدم نفسه للمستجيب بطريقة جيدة.

2- إن مفتاح المقابلة هو بناء علاقة جيدة ودافئة مع المستجيب. وهذه تتعلق بشخصية المقابل وقدراته ومهاراته في خط مثل هذه العلاقة المبنية على الاحترام المتبادل والتقدير والاهتمام.

3- المقابلة هي الحصول على استجابات شفوية لأسئلة شفوية.

4- المقابلة لا تقتصر على اللقاء وجها لوجه، إذ من الممكن إن تتم عن طريق التلفون.

5- لا تقتصر المقابلة على فرد واحد، إذ من الممكن أن تشمل الأسرة أحيانا، أو مجموعة من الأطفال وهذا يعتمد على طبيعة الدراسة.

6- المقابلة عملية تفاعلية بين المقابل والمستجيب وكيف يدرك كل منهما الآخر. فمظهر المقابل، وتعبيرات وجهه، وطبيعة أسئلته تلعب دورا هاما في عملية التفاعل هذه.

7- المقابلة ليست عملية مقننة بل هي عملية نفسية تتسم بالمرونة.

7. متطلبات المقابلة

تتطلب المقابلة الناجحة ما يلي:

1- توفر المعلومات وهذه المعلومات يفترض أن تكون لدى المستجيب حتى يكون بإمكانه التواصل مع المقابل.

2- إدراك الدور من المفروض أن يعرف المستجيب دوره وما هو مطلوب منه.

3- أن يعي المقابل كذلك دورة، وكيف بإمكانه بناء علاقة مع المستجيب.

4- دافعية المستجيب أي أن يكون لدى المستجيب الرغبة في إعطاء أجوبة دقيقة وهذا بدوره أيضا يعتمد على مهارة المقابل في خلق أجواء تساعد على الدافعية لدى المستجيب.

➢ **ثانيا: أسئلة المقابلة**

- السؤال الأول: هل تفصح الشركة التي تعمل بها عن جميع بنود عناصر المركز المالي بالقدر الكافي وبدون استثناء؟
- السؤال الثاني: هل تقوم الشركة بالإفصاح عن فعالية نظام الرقابة الداخلية من خلال كتابة التقرير الخاص بها؟
- السؤال الثالث: هل تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها؟
- السؤال الرابع: تقوم الشركة بالإفصاح بشكل مستقل عن الأرصدة الدائنة والمدينة وطبيعة ودرجة سيولة الموجودات؟
- السؤال الخامس: في رأيك هل توفر الشركة المعلومات المالية الضرورية؟

وهل يتم تصنيف البنود المالية حسب طبيعتها بشكل مناسب في قائمة المركز المالي؟

- السؤال السادس: حسب رأيك هل تفصح الشركة عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي لإكسابها مزيدا من الشفافية؟
- السؤال السابع: ماهي غاية الشركة من الإفصاح عن البيانات المالية في المركز المالي؟

- السؤال الثامن: كيف تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسة الخاصة بالموجودات الثابتة؟
- السؤال التاسع: هل تفصح الشركة عن المطلوبات ومعدلات الفائدة وشروط الدفع وكذلك عن قيمة القروض طويلة الأجل خلال العام الجاري؟
- السؤال العاشر: لماذا تفصح الشركة عن الإيضاحات للبيانات المالية في القوائم المالية؟
- السؤال الحادي عشر: هل يتم عرض البيانات المالية للقوائم المالية في الشركة التي تعمل بها على أساس السياسات المحاسبية المحددة كجزء من مستقبل؟
- السؤال الثاني عشر: هل تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات بالإفصاح عن السياسات المحاسبية المحددة للبيانات المالية؟
- السؤال الثالث عشر: تقدم الشركة البيانات المالية متضمنة الأهداف والتقديرات والتنبؤات والأخطار الرئيسية التي تؤثر على حسن سير عملها؟
- السؤال الرابع عشر: هل تقوم الشركة باختيار وتطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة البيانات المالية بهدف الحصول على معلومات أكثر فائدة؟
- السؤال الخامس عشر: هل تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية مثل الصرف الأجنبي والاعتراف بالأرباح والخسائر الناجمة عنها؟
- السؤال السادس عشر: هل تقوم الشركة بالإفصاح عن القوائم المالية لتحديد حصتها في السوق؟
- السؤال السابع عشر: هل يعتمد تقرير المراجع الخارجي على صحة تطبيق الشركة للمبادئ والسياسات المحاسبية مما يزيد من قوة وفعالية نظام الرقابة الداخلية؟
- السؤال الثامنة عشر: هل تعمل الشركة على توحيد السياسات المحاسبية المتبعة مثل سياسات تحويل العملات وطرق الإهتلاك وطرق تقييم المخزون؟
- السؤال التاسع عشر: هل تفصح الشركة عن أي تغيير يحدث في التقديرات المحاسبية إذا كان لهذا التغير أثار مادية ومهمة سواء في الفترة الحالية أو الفترات اللاحقة؟

المطلب الثالث: تحليل النتائج

الفرع الأول: تحليل نتائج المقابلة

قام بالإجابة على الأسئلة المطروحة والمشار إليها في الفرع الثاني من المطلب السابق، * محاسب شركة "BATIMETAL" والإجابة كانت كالتالي:

- الإجابة على السؤال الأول كانت بـ **نعم** مدعمة بالشرح الآتي والمتمثل في أن الشركة تفصح عن البنود وذلك بتحفظ وهذا للحفاظ على السرية وحساسية بعض المعلومات.
- الاجابة عن السؤال الثاني كانت بـ **نعم** مدعمة بالشرح الآتي حيث الشركة تقوم باعداد ذلك التقرير لمحافظ الحسابات وهذا حسب القانون 10-01.

- كذلك الإجابة عن السؤال الثالث كانت بـ **نعم** حيث تفصح الشركة عن البنود الإضافية لقائمة المركز المالي بشكل مستقل ومناسب لعملياتها من أجل المساعدة في اتخاذ القرار السليم وهذا من أجل تحقيق المنفعة لجميع الأطراف.
- الإجابة على السؤال الرابع كانت بـ **نعم** حيث أنها تفصح إلا لمحافظ الحسابات وذلك في إطار إعداد تقريره.
- الإجابة عن السؤال الخامس كانت بـ **نعم** لأن الشركة توفر المعلومات المالية الضرورية وذلك بالنسبة لفئة خاصة والمتمثلة في مجلس الإدارة ومحافظ الحسابات في مجال عمله.
- حسب رأي المحاسب كانت الإجابة على السؤال السادس بـ **نعم** حيث أن الشركة تفصح عن البنود الغير عادية في قائمة المركز المالي وهذا من أجل تزويد المستثمرين والمحللين الماليين بمعلومات المناسبة.
- تمثلت الإجابة على السؤال السابع حول الغاية من افصاح الشركة عن البيانات المالية في عنصرين هما:
  - تقديم المعلومات لاتخاذ القرار السليم
  - لإعطاء صورة توضيحية للمتعاملين مع المؤسسة ومساعدتهم في اتخاذ قرارتهم
- حسب رأي المحاسب في السؤال الثامن حيث تفصح الشركة عن المعلومات الرئيسية الخاصة بالموجودات الثابتة والمتمثلة في:
  - طريقة الاهتلاك المستخدمة
  - مدة الاهتلاك
  - القيمة الحالية للموجودات
  - الرهونات المفروضة

  حيث يُفصح عن هذا في الملاحق.
- كانت إجابة المحاسب عن السؤال التاسع بـ **نعم**، حيث تفصح الشركة عن معدلات الفائدة وشروط الدفع للبنوك فقط من أجل تسهيل الحصول على القروض.
- حسب رأي المحاسب في السؤال العاشر والمتمثل في أن الشركة تفصح عن الإيضاحات للبيانات المالية في القوائم المالية وذلك لتسهيل فهمها ومقارنتها مع بيانات الشركات الأخرى، بالإضافة إلى تطبيق قواعد وقوانين نظام المحاسبي المالي.
- كانت الإجابة عن السؤال الحادي عشر بـ **نعم** حيث لا يمكن للمؤسسة تقييم حالاتها المالية لاتخاذ القرارات المستقبلية من أجل شراء استثمارات جديدة والتموقع في السوق.
- كانت الإجابة عن السؤال الثاني عشر بـ **نعم** تلزم معايير المحاسبة الدولية الشركات على الإفصاح للسياسات المالية الهامة التي تتبع لإعداد وتصوير القوائم المالية.

- كانت إجابة السؤال الثالث عشر بـ **نعم** ولكن بعد المصادقة عليها من طرف محافظ الحسابات والذي يضمن استمرارية المؤسسة.
- كانت الإجابة عن السؤال الرابع عشر بـ **نعم** حيث أن الشركة تقوم باختيار السياسات المناسبة ولكن بتحفظ على سبيل المثال الجرد بأنواعه.
- كانت الإجابة عن السؤال الخامس عشر بـ **نعم** تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الأجنبية وذلك يكون إلزاميا حسب قانون البنك الجزائري ونظام الداخلي لمصالح الجباية فيجب الإفصاح عن كل معاملاتها.
- كانت الإجابة على السؤال السادس عشر بـ **لا** حسب القانون التجاري وذلك حسب القيود المفروضة من قبل الشركة حيث يمنع تقديم المعلومات التفصيلية اللازمة لهذا الموضوع بحجة السرية المهنية.
- كانت الإجابة عن السؤال السابع عشر بـ **نعم** حيث ذلك يكون باكتشاف الأخطاء الجوهرية والغش والعناصر الشاذة الغير عادية التي تؤثر على قائمة المركز المالي.
- كانت الإجابة على السؤال الثامن عشر بـ **نعم** لكن بتحفظ أي خاصة بالنسبة لتحويل العملات وهذا لتسهيل قراءة القوائم المالية وسهولة تحليلها ومقارنتها.
- كانت الإجابة عن السؤال التاسع عشر و الأخير بـ **نعم** وذلك لتجنب حوث هذه التغيرات في المستقبل ومعالجتها في الفترة الحالية وتحديد أسباب حدوثها.

الفرع الثاني: نقاط القوة والضعف

أولا: نقاط القوة

- قوة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية لدى مؤسسة باتيميتال.
- السياسات المحاسبية المعتمدة لدى مؤسسة باتيميتال موحدة حيث تساعد على مقارنتها.
- تعمل الشركة على تطبيق وتطوير السياسات المحاسبية اللازمة لكافة المعلومات المالية.
- تفصح الشركة عن السياسات الخاصة بالعمليات والمعاملات الاجنبية.
- توفير الشركة المعلومات المالية الضرورية.
- قيام الشركة باعداد القوائم المالية طبقا لمعايير المحاسبة الدولية.

ثانيا: نقاط الضعف

- فرض بعض القيود من الشركة حيث تمنع تقديم المعلومات التفصيلية اللازمة بحجة السرية المهنية.
- تحفظ الشركة عن الإفصاح على بعض المعلومات المالية بالنسبة لمجلس الإدارة.
- عدم افصاح عن بعض البنود الغير العادية في شركة باتيميتال.

خلاصة الفصل:

منى خلال دراستنا توصلنا أن الإفصاح للقوائم المالية يساعد على زيادة مدى مصداقية وموثوقية هذه الأخير لغرض التحليل المالي والتي نطلبها خاصة في العملية التسييرية بصفة عامة وعملية اتخاذ القرارات بصفة خاصة،

لتحقيق هذا الهدف اعتمدنا في دراستنا على اداة المقابلة والتي تمّ إجراءها مع محاسب شركة BATIMETAL بعد عملية تحليل نتائج المقابلة خلصت دراستنا فعليا وحقيقة إلى أنّ الإفصاح المحاسبي تساهم مساهمة كبيرة في حصول قوائم مالية ذات جودة عالية تساعد على التحليل المالي.

كما أنّها مفيدة لمستخدميها وتساعدهم في اتخاذ قرارات، وتستفيد المؤسسة من تعزيز ثقة قوائمها المالية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال تناولنا للفصلين السابقين والتي تدور في مجملها حول إشكالية الموضوع المتعلقة بالإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لغرض التحليل المالي، وتطرقنا الى كل من :

- الإطار النظري للإفصاح المحاسبي
- الإطار النظري للقوائم المالية
- المعلومات الواجب الإفصاح عن القوائم المالية
- الإطار النظري للتحليل المالي

وتوصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تتمثل فيما يلي:

- ✓ أن الإفصاح المحاسبي يعد أداة و للتأثير على سلوك الوحدات الاقتصادية وأن الإعتماد على نظم الإفصاح القوية تساعد على جذب المستثمرين
- ✓ أن متطلبات الإفصاح الأساسية تتطلب أن تتسم القوائم المالية من حيث الشكل والمحتوى بما تخدم الجهات المستفيدة من المعلومات مما يتطلب أيضا في صلب القوائم المالية.
- ✓ أن توفر البيانات والمعلومات هو أحد العوامل المهمة في تحديد طبيعة التحليل وفي اختيار النسب المستخدمة في هذا التحليل.
- ✓ أنه عند تطبيق أدوات التحليل المالي أو تفسير نتائجه الذي يعتمد على القوائم المالية المتمثلة في الميزانية وقائمة حسابات النتائج وقائمة النفقات الخزينة نجد أنهما تعانيان من نقاط ضعف، وهو ما يجب على المحلل المالي توخي الحذر عند استعمالها فالميزانية مثلا تعكس المركز المالي لحظة اعدادها وهو ما يعني أنها لا تعكس التغيرات التي حدثت في جهودها من فترة إلى أخرى.

أما فيما يتعلق بالفرضيات التي وضعناها في بداية هذا البحث نستخلص اجاباتها كما يلي :

- بالنسبة للفرضية الأولى: والتي محتواها أن المعلومات الواجب إفصاح عنها في القوائم المالية . المتواجدة في الفصل الثاني.

وبعد دراستنا لهذا الفرج إستطعنا إثبات هذه الفرضية بناء على النتيجة المتوسل إليها أنه المعلومات الواجب الإفصاح عنها القوائم المالية هي نفسها التي وضحناها عند الإجابة عن الفرضية وهي:

المعلومات التي يجب عرضها في صلب الميزانية

– المعلومات التي تعرض إما في صلب الميزانية أو الإيضاحات – المعلومات التي تعرض إما فيصلن قائمة الدخل أو في الإيضاحات و بالنسبة للفرضية الثانية: والتي محتواها يتم الإفصاح في القوائم المالية باستخدام المصطلحات والعرض

بشكل صحيح، وتعرض الجداول المساعدة بشكل منفصل في التقرير . المتواجدة في الفصل الثاني. "
وبعد دراستنا لهذا الفصل إستطعنا إثبات هذه الفرضية بناءا على النتيجة التوصل إليها بحيث يتم الإفصاح

في القوائم المالية بإستخدام المصطلحات والإيضاحات والجداول المساعدة. : بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تحتوها تعتب المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية كافية

الإحتياجات مستخدميها من أجل اتخاذ القرارات.

المتواجدة في الفصل الأول والثاني. وبعد دراستنا لهذا الفصل إست را با ام القرطبية بزاموا على النتيجة المتوصل إليها أشاكل المعلومات

التي يحتاجها متخذ القرار لاتخاذ قراراته موجودة في القوائم المالية والتقارير المالية. : بالنسبة للفرضية الرابعة: والتي نراها تكمن أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للتحليل المالي في تمكين المحلل

من معرفة الوضع المالي للمؤسسة وكذلك الهيكل المالي لها. المتواجدة في الفصل الثاني والثالث :)
وبعد دراستنا لهذا الفصل إستطعنا إثبات هذه الفرض بحيث يعتمد المحلل المالي عند قيامه بعملية التحليل المالي على المعلومات المفصح عنها. في القوائم المالية لمعرفه الوضعية المالية للمؤسسة ووضعية هيكلها المالي . : التوصيات :

في ضوء النتائج التي توصلنا إليها نقدم التوصيات التالية : – ضرورة التزام الشركات ومتطلبات الافراح المان شدند إعداد القوائم المالية، حيث تساهم هذه الإيضاحات

في زيادة وإكتمال محتوي المعلومات السريعة بالقوائم المالية، وبالتالي مساعدة مستخدمي هذه القوائم على فهم أكثر المحتواها والإستفادة منها في عملية اتخاذ القرارات.

– إلزام الشركات بزيادة الإفعات المحاسبي البيانات المالية وأي معلومات إضافية أخرى لتكسب البيانات مزيدا

من الثقة والمصداقية والشفافية. . – توصي الدراسة الوحدات الاقتصادية بالاعتماد على طرق التحليل المالي في توفير احتياجات متخذي

القرارات من المعلومات.. – نوصي أيضا الجامعات على انشابه قسم خاص بالتحليل المالي في كلية التجارة والعلوم الاقتصادية .

و الآفاق الدراسية : – دور متطلبات الإفصاح في تفعيل. إدارة المخاطر بالمؤسسة. . – الإفصاح المحاسبي وفق المعايير الجانبية الدولية ودوره في اتخاذ القرارات. – أثر الالتزام بالإفصاح المحاسبي على وظيفة التدقيق في المؤسسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

- عثمان زياد عاشور، مدى إلتزام الشركات الصناعية المساهمة الفلسطينية بمتطلبات الإفصاح المحاسبي في قوائمها المالية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (01)، رسالة مقدمة للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الاسلامية، غزة، 1429-2008
- أمين السيد أحمد لطفي، نظرية المحاسبة القياس والإفصاح والتقرير المالي عن الالتزامات وحقوق الملكية، الدار الجامعية، 2007.
- محمد طيفور أمينة، الدراسة المحاسبية وحدود الإفصاح في البيانات المالية، للبنوك والمؤسسات المالية في ظل IFRS/IAS(حالة الجزائر)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة الدكتوراه ل.م.د في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2016-2017.
- نور الدين بهلول، غمان زبير، أثر الإفصاح المالي وفق المعايير المحاسبية على الهياكل المؤسساتية للمؤسسة، ملتقى وطني " معايير المحاسبة الدولية والمؤسسة الاقتصادية الجزائرية متطلبات التوافق والتطبيق"، المركز الجامعي سوق أهراس، ماي 2010.
- أحمد نور، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية والعربية والمصرية القياس والتقويم والإفصاح، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2004.
- مشري حسناء، دور وأهمية القوائم المالية في اتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم التجارية جامعة سطيف، 2008/2007، ص10.
- محمد عباس بدوي، المحاسبة وتحليل القوائم المالية، دار الهناء، الإسكندرية، 2009، ص262.
- عطية عبد الرحمان، المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي (المخطط المحاسبي الجديد)، الطبعة الثانية، دار جيطلي، الجزائر، 2011 .
- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS 2010/2009 ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
- د. حسين القاضي ودكتور مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2008.
- د. رضوان حلوه حنان، مدخل النظرية الحاسبية- الإطار الفكري، التطبيقات العملية، دار وائل للنشر، ط، جامعة حلب، سنة 2009.
- منير شاكر محمد, إسماعيل إسماعيل, عبد الناصر نور,دار وائل للنشر, الطبعة الثانية عمان 2005م.
- أحمد محمد، التحليل المالي للقوائم المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، مكتبة المجتمع العربي للنشر، عمان، 2010.

- مفلح عقل، مقدمة في التحليل المالي، دار المستقبل للنشر، عمان، 2000.
- عامر شفيع، مقدمة في الإدارة والتحليل المالي، دار البداية للنشر، عمان، 2007.
- حمزة محمود الزبيدي، التحليل المالي "تقييم الأداء والتنبؤ بالفشل"، مؤسسة الوراق، عمان، 2004.
- سمسوم صليحة، أهمية التحليل المالي في تشخيص الوضعية المالية للمؤسسات، رسالة ماجستير، مالية المؤسسة، جامعة الجزائر.
- عدنان النعيمي، التحليل والتخطيط المالي، دار النشر والتوزيع، الأردن 2008.
- محمد مطر، الإتجاهات الحديثة في التحليل المالي والإئتماني الأساليب والأدوات والإستخدامات العلمية، عمان، الأردن، دار وائل للنشر الطبعة 2، 2006.
- اليمين سعادة، إستخدامات التحليل المالي في تقيم الأداء المؤسسات الإقتصادية وترشيد قراراتها، (رسالة الماجستير، تخصص إدارة الأعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير علوم التجارية، جامعة الحاج لخضر، 2009).
- حليمة خليل الجرجاوي، دور التحليل المالي للمعلومات المالية المنشورة في القوائم المالية للتنبؤ بأسعار الأسهم، رسالة الماجستير غير منشورة تخصص المحاسبة والتمويل، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية _غزة_، 2008).
- مداني بن بلغيث، عبد القادر دشاش، "انعكاسات تطبيق نظام المحاسبي المالي على التشخيص المالي للمؤسسة"، (مداخلة ضمن أعمال الملتقي السنوي حول "النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية للمحاسبة التحدي: (ISA) و(IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة المنعقد في 13-14 ديسمبر 2011 بجامعة ورقلة.
- صخري جمال عبد الناصر، التحليل المالي كأداة لإتخاذ القرارات في المؤسسات البترولية في الجزائر، (رسالة ماستر، مالية المؤسسة، كلية علوم الإقتصادية علوم التسيير وعلوم التجارية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، سنة2013).
- محمد الصرفي، التحليل المالي وجهة نظر محاسبية إدارية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، القاهرة، الطبعة 1، 2014.
- وليد ناجي الحيالي ،الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي، إثراء للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2009.